ال ـ ـ س ـ ـ ل ـ س ـ ـ ل ـ ة ال ـ ـ ف ـ ل ـ س ـ ف ـ يّ ـ ة

٩

أبو علي بن سينا

عُيُون الحِكْمَة

دار كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

2020

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – 2/III - المنار 2 – تونس – الجمهوريّة التّونسيّة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الثّانية
ت د م ك : 978-9938-02-007-6

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

أبو علي بن سينا

عيون الحكمة

المقدّمة

المقدّمة

I – مؤلّف الكتاب:

ابن سينا[1] هو أبو عليّ الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، عالم مسلم اشتهر بالطبّ والفلسفة واشتغل بهما. وُلد في قرية (أفشنة) بالقرب من بخارى (في أوزبكستان حاليا) من أب من مدينة بلخ (في أفغانستان حاليًّا) وأم قروية سنة 370 هـ (980 م) وتوفّي في مدينة همدان (في إيران حاليًّا) سنة 427 هـ (1037 م).

عرف باسم الشيخ الرئيس وسمّاه الغربيّون بأمير الأطباء وأبو الطب الحديث. وقد ألّف 200 كتاب في مواضيع مختلفة، العديد منها يركّز على الفلسفة والطبّ.

ويعدّ ابن سينا من أوّل من كتب عن الطبّ في العالم ولقد اتّبع نهج أو أسلوب أبقراط وجالينوس. وأشهر أعماله كتاب الشفاء وكتاب القانون في الطب.

1 – مولده ونشأته:

ولد في قرية افشنا قريبة من بخاري من أب بلخي، ووالده من اتباع الباطنية، كما ذكر ابن سينا، وقد كان يحضر اجتماعاتها السرية ويعقد بعضها في بيته، ويحرص على حضور ابن سينا وأخيه لتلك الاجتماعات، وإن كان ابن سينا غير مقْتنع بها. رحل إلى مدينة بخاري وهناك التحق ببلاط السّلطان نوح بن منصور الساماني، الذي اسند إليه متابعة الأعمال المالية للسّلطان.

في بخارى بدأ ابن سينا رحلة تلقي العلوم، حفظ القرآن وعمره لم يتجاوز العاشرة ثم تلقي علوم الفقه والأدب والفلسفة والطبّ.

---

[1] اقتُبست هذه التّرجمة من موسوعة ويكيبيديا الإلكترونيّة.

حدث أن قدم إلى بلدة بخارى عالم متخصّص بعلوم الفلسفة والمنطق اسمه "أبو عبد الله النّائلي"، وهو من فلاسفة الباطنية، فاستضافه والد ابن سينا، وطلب إليه أن يلقِن ابن سينا شيئًا من علومه، فما كان من هذا العالم إلا أن تفرَغ لتلميذه، وأخذ عليه دروساً من كتاب المدخل إلى علم المنطق المعروف باسم "إيساغوجي".

وما كان أشد اعجاب النّائلي من تلميذه حين وجده يجيب عن الأسئلة المنطقيّة المحوريّة إجابات صائبة تكاد لا تخطر على بال معلمه. واستمر ابن سينا مع معلمه إلى أن غادر هذا المعلّم بلدة بخارى.

بدأ نبوغ ابن سينا منذ صغره، إذ يحكي أنّه قام وهو لم يتجاوز الثّامنة عشر بعلاج السّلطان نوح بن منصور السّاماني، وكانت هذه هي الفرصة الذّهبيّة التي سمحت لابن سينا، التحاقه ببلاط السّلطان ووضعت مكتبته الخاصة تحت تصرف ابن سينا.

2 – ترحاله:

كان ابن سينا محبًا للتّرحال لطلب العلم، رحل إلي خوارزم وهناك مكث عشر سنوات، ثمّ تنقّل بين البلاد، ثمّ ارتحل إلي همدان وهناك مكث تسع سنوات، ثمّ توفّى هناك.

II – مؤلّفاته:

1 – في الفلسفة:

* الإشارات والتّنبيهات: في كتابه كتاب الإشارات الذي ذهب فيه مذهب أرسطو وقربه قليلاً إلى الأديان، فهو مؤسّس الاتّجاه الفلسفي الذي تحدّى العقيدة وفكرة النّبوّة والرّسالة في الإسلام، وكان يقول بقدم العالم وإنكار المعاد ونفي علم الله وقدرته وخلقه العالم وبعثه من في القبور.

وذهب ابن سينا مذهب الفلاسفة من أمثال الفارابي أبي نصر التّركي الفيلسوف، وكان الفارابي يقول بالمعاد الرّوحاني لا الجثماني، ويخصص بالمعاد الأرواح

العالمة لا الجاهلة، وله مذاهب في ذلك يخالف المسلمين والفلاسفة من سلفه الأقدمين، وأعاد تلك الفكرة ابن سينا ونصره، وقد رد عليه الغزالي في تهافت الفلاسفة في عشرين مجلساً له كفَّره في ثلاث منها وهي قوله بقدم العالم، وعدم المعاد الجثماني، وقوله إنَّ الله لا يعلم الجزئيات، وبدّعه في البواقي.

لا شكّ أنّ صحبته لفلاسفة الباطنيّة (أبو عبد الله النّائلي الذي علمه بصغره) قد أثرت في تفكير ابن سينا، وهيأته للدور الذي لعبه في تنشيط تيار الفلسفة واتخاذها موقف التحدي للعقيدة الإسلاميّة، ومثال على ذلك "نظرية المعرفة" والتي ساوى فيها الفلاسفة مع الأنبياء، وقد خصّ الفلاسفة بميزة أخرى وهي أن الفلاسفة استمرّوا في رسالتهم وارتقاء معارفهم في الوقت الذي ختمت النبوة بمحمد.

وكان أتباعه يدعون بـ "الألى" وقالوا مقالته، ومن أشهرهم النّصير الطوسي واسمه محمّد بن عبد الله، ويقال له الخواجا نصير الدّين، الذي انتصر لمذهب ابن سينا والذبّ عنه وشرح إشاراته وكان يسمّيها "قرآن الخاصّة"، ويسمّي كتاب الله –تعالى– "قرآن العامة"، وردّ على الشّهرستاني في مصارعته ابن سينا بكتاب سمّاه مصارعة المصارع.

* الشّفاء: وهو في أربعة أقسام، المنطق، الرياضي، الطّبيعي، الإلهي يعتبر موسوعة كبرى في العلوم الطّبيعيّة وما بعد الطبيعة اشتهرت في القرن العاشر الميلادي.

أراد ابن سينا أن يغطّي به كلّ ما شملته علوم ما بعد الطّبيعة في ذلك الوقت.

ويبيّن ابن سينا الغرض من هذا الكتاب فيقول: "فإنّ غرضنا في هذا الكتاب الذي نرجو أن يمهلنا الزّمان إلى ختمه، ويصحبنا التّوفيق من الله في نظمه، أن نودعه لباب ما تحققناه من الأصول في العلوم الفلسفية المنسوبة إلى الأقدمين... وتحرّيت أن أودعه أكثر الصناعة، وأن أشير في كل موضع إلى موقع الشبهة وأحلها لإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة. واجْتهدت في اختصار الألفاظ جدا ومجانبة التكرار أصلا إلاّ ما يقع خطأ أو سهوا. ولا يوجد في كتب القدماء شيء يعتد به إلاّ وقد ضمناه كتابنا هذا، وقد أضفت إلى ذلك ما أدركته بفكري وحصلته بنظري وخصوصا في علم الطبيعة وما بعدها".

* النّجاة في المنطق والإلهيّات: يتطرق ابن سينا في كتابه هذا إلى علم المنطق والطبيعيات، ثم الهندسة والحساب، فبعضا من علم الفلك، ليختمه بالعلم الإلهي وسبل النّجاة في الحياتين الدّنيا والآخرة.

قد أورد في مقدمته "أنّ طائفة من الإخوان الذين لهم حرص على اقتباس المعارف الحكمية سألوه أن يجمع لهم كتابًا يشتمل على ما لا بدّ من معرفته لمن يؤثر أن يتميّز عن العامّة وينحاز إلى الخاصّة، ويكون له بالأصول الحكميّة إحاطة وسألوه أن يبدأ فيه بإفادة الأصول من علم المنطق ثمّ يتلوها بمثلها من علم الطّبيعيّات

ثمّ يورد من علمي الهندسة والحساب ما لا بد منه لمعرفة القدر الذي يقرن بالبراهين على الرياضيات ويورد بعده من علم الهيئة ما يعرف به حال الحركات والأجرام والأبعاد والمدارات والأطوال والعروض دون الأصول التي يحتاج إليها في التّقاويم وما تشتمل عليه الزّيجات مثل أحوال المطالع والزّوايا وتقويم المسير بحسب التّاريخ إلى غير ذلك وأن يختم الرّياضيّات بعلم الموسيقى ثمّ يورد العلم الإلهي على أن يبين وجهه ويوجزه ويذكر فيه حال المعاد وحال الأخلاق والأفعال النّافعة فيه لدرك النّجاة من الغرق في بحر الضّلالات، فأسعفهم بذلك وصنّف الكتاب على نحو ملتمسهم، فبدأ بإيراد الكفاية من صناعة المنطق لأنّه الآلة العاصمة للذّهن عن الخطأ فيما نتصوره ونصدق به والموصلة إلى الاعتقاد الحق بإعطاء أسبابه ونهج سبله".

2 – في العلوم الآليّة:

تشتمل على كتب المنطق، وما يلحق بها من كتب اللغة والشعر والعلوم والطب، ومن آثاره اللّغويّة.

3 – في العلوم النّظريّة:

تشتمل على كتب العلم الكلّي، والعلم الإلهي، والعلم الرياضي، والطب النفسي.

4 – في العلوم العمليّة:

وتشتمل على كتب الأخلاق، وتدبير المنزل، وتدبير المدينة، والتشريع.

5 – في العلوم الأصليّة:

فروع وتوابع، فالطبّ مثلاً من توابع العلم الطبيعي، والموسيقى وعلم الهيئة من فروع العلم الرّياضي.

كتب الطبّ أشهر كتب ابن سينا الطبية كتاب القانون الذي ترجم وطبع عدّة مرات: والذي ظل يُدرَّس في جامعات أوروبا حتّى أواخر القرن التاسع عشر.

ومن كتبه الطبية أيضًا: كتاب الأدوية القلبيّة، وكتاب دفع المضار الكلّيّة عن الأبدان الإنسانيّة، وكتاب القولنج، ورسالة في سياسة البدن وفضائل الشّراب، ورسالة في تشريح الأعضاء، ورسالة في الفصد، ورسالة في الأغذية والأدوية.

ولابن سينا أراجيز طبية كثيرة منها: أرجوزة في التّشريح، وأرجوزة المجرّبات في الطب والألفيّة الطبّية المشهورة التي ترجمت وطبعت.

ولابن سينا كتاب نفيس في الطب هو "القانون"، جمع فيه ما عرفه الطبّ القديم وما ابتكره هو من نظريّات واكتشفه من أمراض، وقد جمع فيه أكثر من سبعمائة وستّين عقارًا مع أسماء النباتات التي يستحضر منها العقار.

بحث ابن سينا في أمراض شتى أهمها السكتة الدّماغيّة، التهاب السّحايا والشّلل العضوي، والشّلل النّاجم عن إصابة مركز في الدّماغ، وعدوى السلّ الرّئوي، وانتقال الأمراض التّناسليّة، والشّذوذ في تصرفات الإنسان والجهاز الهضمي. وميّز مغص الكلى من مغص المثانة وكيفيّة استخراج الحصاة منهما كما ميز التهاب البلورة (غشاء الرّئة) والتهاب السّحايا الحادّ من التهاب السّحايا الثّانوي.

6 – في الرّياضيّات:

* رسالة الزّاوية

* مختصر إقليدس
* مختصر الارتماطيقي
* مختصر علم الهيئة
* مختصر المجسطي
* رسالة في بيان علّة قيام الأرض في وسط السماء، طبعت في مجموع (جامع البدائع)، في القاهرة سنة 1917.

7 – في الطّبيعيّات وتوابعها:

* رسالة في إبطال أحكام النّجوم
* رسالة في الأجرام العلويّة وأسباب البرق والرّعد
* رسالة في الفضاء
* رسالة في النّبات والحيوان
* قانون الحركة الأول "الجسم السّاكن يبقى ساكنًا والجسم المتحرّك يبقى متحرّكًا ما لم تؤثر عليه قوّة خارجيّة"، والذي نسبه لنفسه إسحاق نيوتن.

8 – في الطبّ:

* كتاب القانون في الطب الذي ترجم وطبع عدّة مرات والذي ظل يُدرس في جامعات أوروبا حتى أواخر القرن التّاسع عشر.
* كتاب الأدوية القلبيّة
* كتاب دفع المضار الكلية عن الأبدان الإنسانيّة
* كتاب القولنج
* رسالة في سياسة البدن وفضائل الشّراب
* رسالة في تشريح الأعضاء
* رسالة في الفصد

* رسالة في الأغذية والأدوية

ط – أراجيز طبّية:

* أرجوزة في التّشريح

* أرجوزة المجربات في الطبّ

* الألفيّة الطبية المشهورة التي ترجمت وطبعت

9 – في الموسيقى:

* مقالة جوامع علم الموسيقى.

* مقالة في الموسيقى.

* ومقالات أخرى.

III – قالوا عنه:

* البروفسور جورج سارطون: "ابن سينا أعظم علماء الإسلام ومن أشهر مشاهير العالميّين".

* ويقول البروفسور سارطون أيضًا: "إن فكّر ابن سينا يمثل المثل الأعلى للفلسفة في القرون الوسطى".

* يقول الدّكتور خير الله في كتابه القيم الطب العربي "ويصعب علينا في هذا العصر أن نضيف شيئًا جديدًا إلي وصف ابن سينا لأعراض حصى المثانة السّريريّة".

* السير ويليم أوسلر يقول عن كتاب القانون لابن سينا "إنّه كان الإنجيل الطبّي لأطول فترة من الزّمن".

* أوبرفيك يقول عن ابن سينا "ولقد كانت قيمته قيمة مفكر ملأ عصره... وكان من كبار عظماء الإنسانية على الإطلاق".

IV – تكفيره:

كفّره نتيجة أفكاره هذه الغزالي في كتابه المنقذ من الضّلال، وأكّد نفس المعلومات ابن كثير في البداية والنّهاية (43/12).

وأكّد ابن عماد في شذرات الذهب (237/3) أنّ كتابه الشّفاء اشتمل على فلسفة لا ينشرح لها قلب متديّن. أمّا ابن تيميّة فقد أكّد أنّه كان من الإسماعيليّة الباطنيّة.

وقال فيه ابن القيمُ في كافيته:

وقضى بأنَّ الله يجعل خلقـــه عدمًا ويقلبه وجوداً ثانـــــي
العرش والكرســـيّ والأرواح و الأملاكُ والأفلاكُ والقمـــــرانِ
والأرض والبحر المحيط وســـائر الأكوانِ من عرض ومن جثمانِ
كلٌّ سيفنيه الفناءُ المحـــض لا يبقى له أثر كظلٍّ فـــــــانِ
ويعيد ذا المعدوم أيضًا ثانيًـــا محض الوجود إعادة بزمـــــانِ
هذا المعاد وذلك المبدأ لـــدى جَهم وقد نسبوه للقـــــــرآنِ
هذا الذي قاد ابن سينا والألى قالوا مقالتَهُ إلى الكفْـــــــرانِ

V – فكرُه الفلسفي:

يعتبر الفكر الفلسفي لأبي عليّ ابن سينا امتدادًا لفكر الفارابي، وقد أخذ عن الفارابي فلسفته الطّبيعيّة وفلسفته الإلهيّة، أي تصوّره للموجودات وتصوّره للوجود وأخذ منه على الأخص نظريّة الصّدور وطوّر نظريّة النّفس، وهو أكثر ما عني به.

كان يقول بنفس المبادئ التي نادى بها الفارابي من قبْله بأنّ العالم قديم أزليّ وغير مخلوق، وأنّ الله يعلم الكلّيات لا الجزئيّات، ونفى أن الأجسام تقوم مع الأرواح في يوم القيامة.

1 – تعريفه للنّفس:

أهمية ابن سينا الفلسفيّة تكمن في نظريّته في النفس وأفكاره في فلسفة النّفس، مقدّمات ابن سينا في النّفس هي مقدمات أرسطيّة.

تعريف ابن سينا للنّفس: النّفس كمال أوّل لجسم طبيعي آلي ذي حياة بالقوّة أي من جهة ما يتولّد (وهذا مبدأ القوّة المولّدة) ويربو (وهذا مبدأ القوّة المنمّية) ويتغذّى (وهذا مبدأ القوّة الغاذية)، وذلك كلّه ما يسمّيه بالنّفس النّباتيّة.

وهي كمال أوّل من جهة ما يدرك الجزئيّات ويتحرّك بالإرادة، وهذا ما يسمّيه بالنّفس الحيوانية. وهي كمال أوّل من جهة ما يدرك الكلّيّات ويعقل بالاختيار الفكري، وهذا ما يسمّيه النّفس الإنسانيّة.

2 – شرح التّعريف:

ونعني في التّعريف السابق أنّ النفس عند ابن سينا 3 نباتيّة/حيوانيّة/إنسانيّة.

- كمال أوّل: تعني مبدأ أوّل
- ذي حياة بالقوّة: يعني لدينا جسم مستعد وطبيعي لتقبل الحياة
- مبادئ النّفس النّباتيّة: تنمو وتتوالد وتتغذّى، ولا يفعل النّبات أكثر من ذلك.
- مبادئ النّفس الحيوانيّة: تدرك الجزئيّات (مثلا يدرك أفعى أمامه/ إنسان أمامه) يتحرّك بالإرادة، أي فيه إرادة توجّهه (مثلاً الأسد بإرادته ممكن أن يقفز على إنسان ويبتلعه).
- مبادئ النّفس الإنسانيّة: تدرك الكليّات، اختيار فكري أي الحريّة الفكريّة التي نتوجّه لها للاختيار من بين بدائل مختلفة.

3 – تصوّر ابن سينا لأصل النّفس:

أ – من أين جاءت.

ب – علاقة النّفس بالبدن.

ج – مصير النّفس.

المسألة غامضة عند ابن سينا ولكن ربّما قصيدته العينية هي التي تعبّر أكثر من غيرها عن رأي ابن سينا في المسائل الثّلاث. قصيدته مكونة من 4 أقسام لدى قراءتها تتضح الإجابة على الثلاث أسئلة السّابقة.

4 – البراهين على وجود النّفس عند ابن سينا:

برهن ابن سينا على وجود النّفس عن طريق:

أ – البرهان الطّبيعي:

ويعتمد هذا البرهان على مبدأ الحركة والتي هي نوعان:

- حركة قسريّة: ناتجة عن دفعة خارجيّة تصيب جسمًا فتحركه.
- حركة لا قسريّة: وهذا ما عناها ابن سينا وهي أنواع:
  - منها ما يحدث على مقتضى الطّبيعة، كسقوط حجر من الأعلى إلى الأسفل.
  - منها ما يحدث ضدّ مقتضى الطبيعة وهنا يكمن "البرهان"، كالإنسان الذي يمشي على وجه الأرض مع أن ثقل جسمه يدعو إلى السّكون. هذه الحركة المضادّة للطّبيعة ولقوانينها تستلزم محرّكًا خاصًّا زائدًا على عناصر الجسم المتحرّك ألا وهي (النّفس).

ب – البرهان النّفسي:

ويقوم هذا البرهان على الأفعال الوجدانيّة والإدراك، فالإنسان يمتاز عن الحيوان بأنّه يتعجب ويضحك ويبكي، كما أنّه من أهمّ خواصّه: الكلام واستعمال الرّموز والإشارات وإدراك المعاني المجرّدة واستخراج المجهول من المعلوم.

هذه الأفعال والأحوال هي ممّا يختصّ به الإنسان، وهي ليست راجعة للبدن، بل هي قوة مستقلّة كما قال ابن سينا شيء آخر لك أن تسمّيه النّفس.

وهذا الجوهر الذي يتصرّف في أجزاء بدنك هو فيك واحد، وهو أنت بالتّدقيق.

5 – قصيدته العينيّة في النّفس:

والتي يقول أوّل أبياتها:

هبطت إليك من المحل الأرفع ورقاء ذات تعزز وتمنـــــع

محجوبة عن كل مقلة عـارف وهي التي سفرت ولم تتبرقع

6 – تصوّر ابن سينا لأصل النّفس:

أ – من أين جاءت.

ب – علاقة النّفس بالبدن.

ج – مصير النّفس.

المسألة غامضة عند ابن سينا ولكن ربّما قصيدته العينية هي التي تعبر أكثر من غيرها عن رأي ابن سينا في المسائل الثلاث. قصيدته مكونة من 4 أقسام.

يشير ابن سينا في قسمها الأوّل من أين جاءت النّفس ويقول أنّها جاءت من محلّ أرفع أي من فوق وأتت رغمًا عنها وكارهة لذلك، ثمّ تتّصل بالبدن وهي كارهه، لكنّها بعد ذلك تألف وجودها بالبدن، وتألف البدن، لأنّها نسيت عهودها السّابقة كما يقول في قصيدته، إذن فهو يقول هبطت النفس من مكان رفيع، كرهت وأنفت البدن، ثمّ ألفته واستأنسته، ثمّ رجعت من حيث أتت وانتهت رحلتها والآن في القسم الأخير من القصيدة يبدأ ابن سينا يتساءل لماذا؟ فيجيب أنّها هبطت لحكمة إلهيّة، هبطت لا تعلم شيء لتعود عالمة بكلّ حقيقة ولكنّها لم تعش في هذا الزّمن إلاّ فترة.

7 – إنجازاته الطبّية:

اعتمَد ابن سينا في الطبّ على الملاحظة في وصفه للعضو المريض وصفًا تشريحيًّا وفيزيولوجيًّا، واستفاد من هذا الوصف التّشريحي في تشخيص المرض.

اِعتمَد في ممارسته الطبّية على التّجربة والاسْتفادة من تجارب من سبقوه، وهو أوّل من قال بالعدوى وانتقال الأمراض المعدية عن طريق الماء والتراب، وبخاصّة عدوى السلّ الرّئوي.

وهو أوَّل مَن وصف التهاب السّحايا، وأظهر الفرق بين التهاب الحجاب الفاصل بين الرّئتيْن والتهاب ذات الجنب.

وهو أوَّل مَن اكتشف الدودة المستديرة أو دودة الإنكلستوما قبل الطبيب الإيطالي روبنتي بأكثر من ثمانمائة سنة.

وهو أوَّل مَن اكتشف الفرق بين إصابة اليرقان النّاتج من انحلال كريات الدّم، وإصابة اليرقان النّاتج من انسداد القنوات الصّفراويّة.

وهو أوَّل مَن وصف مرض الجمرة الخبيثة وسماها النّار المقدّسة.

وأوَّل مَن تحدَّث وبشكل دقيق عن السكتة الدّماغيّة، أو ما يسمّى بالموت الفجائي.

ومن بين إنجازات ابن سينا وإبداعاته العلميّة، اكتشافه لبعض العقاقير المنشّطة لحركة القلب.

واكتشافه لأنواع من المرقدات أو المخدّرات التي يجب أن تعطى للمرضى قبل إجراء العمليّات الجراحية لهم تخفيفًا لما يعانونه من ألم أثناء الجراحات وبعدها.

وابن سينا هو الذي اكتشف الزّرقة التي تعطى للمرضى تحت الجلد لدفع الدّواء منها إلى أجسام المرضى.

كذلك وصف ابن سينا الالتهابات والاضطرابات الجلديّة بشكل دقيق في كتابه الطبّي الضّخم "القانون"، وفي هذا الكتاب وصف ابن سينا الأمراض الجنسيّة وأحسن بحثها، وقد شخَّص حمّى النفاس التي تصيب النساء، وتوصَّل إلى أنّها تنتج من تعفّن الرّحم.

وكان أحد أوائل العلماء المسلمين الذين اهتموا بالعلاج النفسي، وبرصد أثر هذا العلاج على الآلام العصبيّة وآلام مرض العشق خاصّةً، وقد مارس ابن سينا ما اهتدى إليه من علاجات وطبّقه على كثير من المرضى.

وفي علم الطّبيعة، اكتشف ابن سينا أن الرّؤية أو الضّوء سابقة على الصّوت كضوْء البرق مثلاً يسبق صوت الرّعد، فنحن نرى ومض برقه ثمّ نسمع صوته.

كذلك تكلّم ابن سينا عن أن هناك علاقة بين السّمع وتموّج الهواء، فلولا هذا التموّج لما كان هناك انتقال للصّوت، ولا استماع له.

ولقد اخترع ابن سينا آلة تشبه آلة الورنير التي تستعمل في زماننا لقياس أصغر وحدة من أقسام المسطرة لقياس الأطوال بدقة متناهية.

كان طبيب عصره الأوّل والماهر، ولما ترجمت كتبه أصبح طبيباً عالميًّا وعلى مدى أربعمائة عام.

من أشهر كتبه في الطبّ "القانون"، الذي أصبح أحد مراجع جامعات أوروبا الأساسيّة، حتى إنه درِّس في جامعتي "مونبليه" و"لوفان" إلى نهاية القرن السّابع عشر. وكان هذا الكتاب مع صاحبه كتاب "المنصوري" للرّازي، مرجعاً أساسيًّا يدرَّس في جامعتيْ فيينا وفرانكفورت طوال القرن السّادس عشر.

وقد اجتمعت لكتاب "القانون" مزايا التحرّي والاستقصاء، والإحاطة والتّنسيق، فاشتمل على أصول الطبّ وفروعه، من شرح للأعراض، إلى وصف للعلاج، وإعداد قوائم بأسماء العقاقير ومواطن الجراحات وأدواتها.

ولما اتّصلت الكيمياء بالطبّ والعقاقير ومكوناتها فقد كان لابن سينا دور رائد في هذا العلم الدقيق، فاهتمَّ بالمعادن اهتمام صاحبه جابر بن حيان، وسلك مسلكه في تكوين المعادن.

قام بصنعة العقاقير والأدوية، وقد أشار في هذا الصدد إلى عدد كبير من العمليات الكيماوية، كالتقطير والترشيح والتصعيد والاستخلاص والتشميع، وكان له أجهزته ومعامله، شأنه شأن علماء الكيمياء مثل الرازي وغيره.

8 – آراء ابن سينا التّربويّة:

لابن سينا آراء تربويّة وردت في العديد من كتبه التي كتبها بالعربية والفارسية، غير أن أكثر آرائه التّربويّة نجدها في رسالة مسمَّاة "كتاب السّياسة"، وأبرز ما تميَّز به المذهب التربوي لابن سينا، هو أن التربية عنده لم تقتصر على مرحلة واحدة، وهي دخول الطفل المدرسة، بل شملت تربية الطّفل منذ لحظة ولادته حتى زواجه وانخراطه في الحياة الاجتماعيّة، كما إنّها لم ترتكز على جانب واحد أو بعض جوانب الشّخصيّة الإنسانيّة لتهمل الجوانب الأخرى، بل اهتمَّت بوحدة الشّخصيّة الإنسانيّة وتكاملها العقلي والجسدي والانفعالي.

تأثَّرت التّربية السّيناويّة بتعاليم الدّين الإسلامي، وبخاصّة القرآن الكريم والسنّة النّبويّة، وكذلك بالفلسفة اليونانيّة والهلنستيّة.

حرص ابن سينا على تدعيم آرائه بمبررات نفسانية، وقد نجح نجاحًا بعيدًا في هذا الميدان، ما يحمل على الاعتقاد أنّ ذلك عائد إلى حدّ كبير إلى امتهانه مهنة الطبّ.

فلم ينس الاهتمام بالطّفْل منذ لحظة ولادته، حيث ركَّز على الاسم الجيّد للمولود، لما له من انعكاسات على شخصيّة الطّفل، كما ركّز على دور الرّضاعة من الأمّ.

أمّا مرحلة ما قبل المدرسة، فقد اعتبرها ابن سينا مرحلة ذهنية نخطَّط فيها شخصيّة الطّفل المستقبلية، باعتبارها مرحلةً قابلةً لاكتساب جميع العادات والطّباع السيّئة والصّالحة منها على حدٍّ سواء.

كما أنّه يشجّع على التربية الرّياضيّة، إذ يراها تربيةً ضروريةً وليست خاصّة بمرحلة أو عمر معين، ولذلك فهو يجعلها متلائمة ومتناسبة مع كلّ طورٍ من أطوار الحياة، ويرى أنّ سنّ السّادسة هي العمر المناسب للطفل للبدء بالتّعليم.

أمّا المنهج الذي يجب اتّباعه في التّدريس، فيقول ابن سينا: "إذا اشتدّت مفاصل الصّبيّ، واستوى لسانه، وتهيّأ للتلقين، ووعى سمعه، أخذ في تعلّم القرآن وصور حروف الهجاء، ولقِّن معالم الدّين".

أمّا في الأساليب والطّرائق التّعليميّة، فقد راعى ابن سينا الفروق الفرديّة بين التّلاميذ، وحضّ على التّعلّم الجماعي، كما دعا إلى توجيه التّلاميذ بحسب ميولهم ومواهبهم.

ركّز ابن سينا على مبدأي الثّواب والعقاب المعنويّيْن وليس المادّيّيْن، ورأى أنّه ينبغي مراعاة طبيعة المتعلّم والعمل الذي أقدم عليه، ويجب أن تتدرَّج من الإعراض إلى الإيحاش، فالتّرهيب، فالتّوبيخ. فالعقوبة عنده إرشادٌ وتوجيه سلوك وحرص على تعديله برفق، كما ويحرص على أن يكون الدّافع من وراء العقاب ليس الانتقام والكراهيّة، بل حسن التّربية والإخلاص في العمل.

أمّا بالنّسبة إلى صفات المعلّم، فيقول ابن سينا: "على مؤدِّب الصّبيّ أن يكون بصيرًا برياضة الأخلاق، حاذقًا بتخريج الصّبيان"، حيث يجب على المعلّم أن يكون عالمًا بتعليم نفس الأمور بسنّ الطّفولة والمراهقة، وأن يكون وقورًا ورزينًا، وذلك كما له من أثر مباشر على الطلاّب، حيث إنّه سيلازمه، وهذا أوّل ما يستقرّ بطباعه.

وهكذا يكون ابن سينا قد وضع منهجًا تربويًّا مستمدّة دعائمه من الدّين، ومن واقع عصره ومجتمعه، ليفي بمتطلّبات مجتمعه ويساعده على النّهوض والخلاص ممّا هو فيه من انحلال وفقدان للقيم، إنّها تربية اجتماعيّة بكلّ معنى الكلمة، متعدّدة الجوانب: فرديّة، مجتمعيّة، أخلاقيّة، دينيّة، مهنيّة.

وهذا ما يجعل الشّيخ الرّئيس من أصحاب المذاهب التّربوّية الجديرة بالاهتمام والدّراسة، وفي مذاهب هذا الفيلسوف من الآراء والنّظريّات العلميّة ما يجعله جديرًا بأن يمدّ الإنسانيّة بمعين لا ينضب من المعرفة، وما يتفرّع منه من تربية وسياسة وإصلاح بعد أن أمدّها بمعين من الفلسفة والطب.

9 – ابن سينا في نتاجه:

كان ابن سينا من أعجب العبقريّين، وأبلغ الكتّاب، فإنّه على الرّغم من تبعات المناصب وأسفاره إلى البلاد القصيّة، وفي مثار الحروب وثنايا الفتن الأهليّة، تمكّن من

وضع كتب كثيرة ممتعة يكفي أحدها لتأسيس مجده، ووضعه في مصافّ كبار حكماء المشرق.

وقد دوّن أكثر من مائة كتاب تتباين في الإتقان، ولكنّها تشهد بفضله وإلمامه بسائر علوم عصره، وانكبابه على العمل في أحرج الأحوال. ومعظم تواليفه لا تزال محفوظة إلى يومنا هذا، وكثير من كتبه الكبرى، كالقانون والشّفاء، ترجمت إلى اللاّتينيّة، وطبعت عدة مرات.

فكتاب الشّفاء، وهو من موسوعات العلوم ودوائر المعارف، في ثمانية عشر مجلّدًا، محفوظة منها نسخة كاملة في جامعة أكسفورد، "والنّجاة موجز الشّفاء" وضعه الرّئيس رغبةً في إرضاء بعض أصفيائه، وقد طبع الأصل العربي بعد "القانون" في روما عام 1593 م، وهو في ثلاثة أقسام؛ المنطق والطّبيعيّات وما وراء الطبيعة، وليس يوجد فيه القسم الخاصّ بالعلوم الرياضية التي أشار إليها ابن سينا في فاتحة الكتاب، وقال بضرورة ذكرها في الوسط بين الطّبيعيّات وعلم ما وراء الطبيعية، وقد طبع الكتابان كاملين ومتفرّقين مرّات عدة باللاّتينيّة، منها مجموعة طبعت في البندقية عام 1495 م تشمل: المنطق، الطّبيعيّات، السّماء والعالم، الرّوح، حياة الحيوان، فلسفة الفارابي على العقل، الفلسفة الأولى.

كما نقل "نافيه" منطق ابن سينا إلى الفرنسية ونشره في باريس عام 1658م، كذلك طبع العلامة "سمولدرز" أرجوزة لابن سينا في "مجموعة الفلسفة العربيّة".

أمّا فلسفة ابن سينا، فهي كفلسفة غيره من أتباع أرسطو لم تتميز في ما ضمته من تعاليم عمّا ضمته حكمة سواه من فلاسفة العرب. وقد ذكر ابن طفيل في كتابه "حيّ بن يقظان" أنّ ابن سينا، قال في فاتحة الشّفاء إنّ الحقيقة في رأيه ليست في هذا التّصنيف، وإنّ مَن يريدها فليلتمسها في كتاب الحكمة المشرقيّة، بيد أنّ هذا الكتاب لم يصل إلينا كما سبق وأشرنا.

لم يكن الشّيخ في يوم من الأيّام فاتر الهمّة في علمه، وإنّما الأيّام لا بدّ أن تنصرم، وقد أصاب جسده المرض واعتلّ، حتى قيل إنّه كان يمرض أسبوعًا ويشفى

أسبوعًا، وأكثر من تناول الأدوية، ولكنّ مرضه اشتدّ، وعلم أنّه لا فائدة من العلاج، فأهمل نفسه وقال: "إن المدبّر الذي في بدئ عجز عن تدبير بدني، فلا تنفعنّ المعالجة"، واغتسل وتاب، وتصدّق بما لديه من مال للفقراء، وأعتق غلمانه طلبًا للمغفرة.

أبو علي بن سينا

عيون الحكمة

المنطقيّات

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله حمدًا كثيرًا،

وصلّى الله على محمّد وآله

هذا كتاب يشتمل على ثلاثة أقسام: منطقيّ، وطبيعيّ، وإلهيّ.

المنطقيّات

كلّ لفظ لا تريد أن تدلّ بجزء منه على جزء من معناه فهو مفرد، كقولك : إنسان، فانك لا تدل بأجزائه فيه على شيء.

وكل لفظ تريد أن تدلّ بجزء منه على جزء من معناه فهو مركب، كقولك: رامي الحجارة، فإنّك تدلّ برامي على شيء وبالحجارة على شيء آخر .سواء كانت كثيرة في التّوهّم أو في الوجود.

وكلّ لفظ لا يمكن أن تدل به بمعناه الواحد على كثيرين يشتركون فيه فهو جزئي، كقولك: زيد.

الكلّي الذّاتي هو الذي توصف به ذات الشّيء في ذاته، كما توصف النّار بالحرارة واليبوسة اللّتيْن في ذاتها.

والكلّي العرضي هو الذي توصف به ذات الشّيء بعد ذاته، كالسّواد والبياض في الإنسان.

المقول في جواب ما هو: هو الذي يدلّ على كمال حقيقة ما يسأل عن ماهيّته.

المقول في جواب أي ما هو: هو الكلّي الذاتي الذي يميز شيئا عما يشاركه في ذاتي له.

المقول في جواب ما هو بالشّركة: ما يكون دالاً على كمال حقيقة أشياء يسأل عنها معًا، ولا يكون كذلك لأفرادها.

الجنْس: هو المقول على كثيرين مختلفي الحقائق في جواب ما هو.

الفصل: هو المقول على كلّي في جواب أي ما هو.

النّوع: هو أخصّ كلّيين مقولين في جواب ما هو.

الخاصّة: هي كلّية عرضيّة مقولة على نوع واحد.

العرَض العامّ: هو كلّي عرضي يُقال على أنواع كثيرة.

فصل
كل لفظ مفرد
يدلّ على شيء من الموجودات

فإمّا أن يدلّ على جوهر، وهو ما ليس وجوده في موصوف به قائم بنفسه مثل إنسان وخشبة؛

وإمّا أن يدلّ على كمّية: وهو ما، لذاته، يحتمل المساواة بالتّطبيق أو التّفاوت فيه؛

إمّا تطبيقاً متّصلاً في الوهم – مثل الخطّ، والسّطح، والعمق، والزّمان؛

وإمّا منفصلاً كالعدد؛

وإمّا على كيفيّة، وهو كلّ هيئة غير الكمية مستقرّة لا نسبة فيها، مثل البياض والصحّة والقوّة والشّكل؛

وإمّا على إمّا تطبيقًا متصلاً في الوهم – مثل الخط والسطح والعمق والزمان، وإما منفصلاً كالعدد؛

وإمّا على كيفيّة، وهو كلّ هيئة غير الكمية مستقرّة لا نسبة فيها، مثل البياض والصحّة والقوّة والشّكل؛

وإمّا على إضافة كالبنوّة والأبوّة؛

وإمّا على أين كالكون في السّوق والبيت؛

وإمّا على متى كالكون فيما مضى أو فيما يستقبل أو في زمان بعينه؛

وإمّا على الوضع ككل هيئة للكلّ من جهة أجزائه كالقعود والقيام والركوع؛

وإمّا على المِلك والجِدّة كالتّلبّس والتّسلّح؛

وإمّا على أن يفعل شيء، مثل ما يقال: هو ذا يقطِّع، هو ذا يحرِق؛

وإمّا أن ينفعل شيءٌ، كما يقال: هو ذا ينقطع، هو ذا يحترق.

فهذه هي المقولات العشر.

فصل
اللفظ الذي يقع على أشياء كثيرة

إمّا أن يقع بمعنى واحد على السّواء وقوع الحيوان على الإنسان والفَرس، ويسمّى متواطئاً؛

وإمّا أن يقع بمعانٍ متباينة وقوع العين على الدّينار والبصر، ويسمّى مشتركًا؛

وإمّا أن يقع بمعنى واحد لا على السّواء، ويسمّى مشكّكًا: وقوع الموجود على الجوهر والعرض.

الاسم: لفظ مفرد يدلّ على معنى دون زمانه المحّصل.

الكلمة: وهي الفعل: لفظ مفرد يدلّ على معنى وعلى زمانه، كقولنا: مضى.

القول: كلّ لفظٍ مركب.

والقول الجازم: ما احتمل أن يصدق به، أو يكّذب به، وهو القضيّة.

والقضية الحمليّة: هي التي يحكم فيها بوجود شيء هو المحمول، لشيء هو الموضوع؛ أو بعدمه له: كقولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب؛ والأوّل يسمّى إيجابًا، والثّاني يسمّى سلبًا.

والقضيّة الشّرطيّة المتّصلة: هي التي يحكم فيها بتلو قضيّة تسمّى تاليا لقضيّة أخرى تسمّى مقدّمًا؛ أو لا تلوه. والأوّل هو الإيجاب، كقولك: إن كانت الشّمس طالعة، فالنّهار موجود؛ والثّاني هو السّلب: كقولك :ليس إذا كانت الشّمس طالعة فاللّيل موجود.

والشّرطيّة المنفصلة هي التي يحكم فيها بتكافؤ القضيّتيْن في العناد، أو سلْب ذلك: مثال الأوّل: إمّا أن يكون هذا العدد زوجًا، وإمّا أن يكون فردًا؛ مثال الثّاني: ليس إمّا أن يكون هذا زوجًا، وإمّا أن يكون فردًا.

والقضايا الحمليّة ثمان: شخصيّة موجبة، كقولك: زيد كاتب؛ وشخصيّة سالبة، كقولك: زيد ليس بكاتب.

والموضوع فيهما جميعا لفظ جزئيّ؛ ومهملة موجبة، كقولك: "إنّ الإنسان لفي خسر"؛ ومهملة سالبة كقولك: "الإنسان ليس في خسر"؛ والموضوع في كليهما كلّي، وتقدير الحكم عليه مهمل؛ ومحصورة كلّيّة موجبة كقولك: كلّ إنسان حيوان؛ ومحصورة كلّيّة سالبة كقولك: ليس ولا واحد من النّاس بحجر؛ وجزئيّة موجبة كقولك: بعض النّاس كاتب؛ وجزئيّة سالبة كقولك: ليس كلّ إنسان بكاتب، وبعض النّاس ليس بكاتب – فإنّ كلتيهما تسلبان عن البعض ويجوز أن يكون في البعض إيجاب.

والنّقيضتان في الشّخصيّات هما قضيتان مختلفتان بالإيجاب والسّلب بعد الاتفاق في معنى الموضوع والمحمول والشّرط والإضافة والجزء والكلّ –إن كان هناك جزء وكلّ– والفعل والقوّة والزّمان والمكان؛ – وفى المحصورات أن تكون هذه الشّرائط مؤجودة، ثمّ أحدهما كلى والآخر جزئي.

جهات القضايا ثلاثة: الواجب، والممكن، والممتنع: الواجب كقولك: الإنسان حيوان، والممتنع كقولك: الإنسان حجر، والممكن كقولك: الإنسان كاتب.

العكْس :يصير الموضوع محمولاً والمحمول موضوعًا مع بقاء الإيجاب والسّلب والصّدق على حاله.

الكلّيّة السّالبة تنعكس مثل نفسها: فإنّه إذا لم يكن شيء من كذا ذاك، فلا شيء من ذاك كذا: فإنّه إذا لم يكن أحد من النّاس حجرًا، فلا يكون أحد من الحجارة إنسانًا.

فأمّا الكلّيّة الموجبة والجزئيّة الموجبة، فلا يجب أن تنعكسا كلّيتين: فإنّه ليس إذا كان كلّ إنسان حيوانًا أو بعض المتحرّكين أسود، يجب من ذلك أن يكون كلّ حيوان إنسانًا أو كلّ أسود متحرّكًا – ولكن يجب أن تنعكس جزئيّة: فإنّه إذا كان كلّ كذا أو بعض كذا ذاك، فبعض ذاك الذي هو كذا هو كذا.

والجزئيّة السّالبة لا تنعكس: إذ ليس إذا لم يكن كلّ حيوان إنسانًا يجب أن لا يكون كلّ إنسان حيوانًا.

القياس:

القياس مؤلّف من أقوال إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر – مثال ذلك أنّك إذا سلمت أنّ كلّ جسم مؤلّف، وكلّ مؤلّف محدث – لزم من ذلك أنّ كلّ جسم محدث.

والقياس منه اقتراني، ومنه استثنائي.

والاقترانيّات في الحمليّات ثلاثة أشكال: شكل يكون فيه ما هو متكرّر في المقدمّتيْن محمولاً في إحدى القضيتيْن موضوعًا في الثّاني، وهذا يُسمّى شكلاً أوّلاً، أو يكون هذا المتكرّر محمولاً فيهما جميعًا، ويُسمّى الشّكل الثّاني؛ أو موضوعًا فيهما جميعًا، ويُسمّى الشّكل الثّالث.

ومن شأن هذا الأوْسط أن يجمع بين الطّرفيْن بنتيجة ويخرج من البيّن، فيصير أحد الطّرفيْن موضوعًا في النّتيجة، ويُسمّى الحدّ الأصغر ومقدّمته صغرى، والآخر يصير محمولاً في النّتيجة ويُسمّى حدًّا أكبر ومقدّمته كبرى.

فصل
الشّكل الثّاني ينتج
إلاّ أن تكون الصغرى موجبة
والكبرى كلّيّة

وتكون العبْرة في الكيفيّة: أعنى الإيجاب والسّلب، وفى الجهة: أعنى الضّرورة وغير الضّرورة الكبرى.

– مثال الأوّل: كلّ ح ب، وكلّ ب أ كيف كان، فكلّ ح أ كذلك. إلاّ أن تكون الصّغرى ممكنة والكبرى مطلقة، فالنّتيجة ممكنة.

– وللثّاني: كلّ ح ب، ولا شيء ممّا هو ب أ كيف كان، فلا شيء ممّا هو ح أ كذلك.

– والثّالث: بعض ح ب، وكلّ ب أ كيف كان، فبعض ح أ كذلك.

– والرابع: بعض ح ب، ولا شيء من ب أ، فليس بعض ح أ.

وما عدا هذا، فليس تلزم عنه النّتيجة.

الشّكل الثّاني شريطته أن تكون الكبرى كلّيّة ويختلفان بالإيجاب والسّلب.

– فالضّرب الأوّل منه قولك: كلّ ح ب، ولا شيء من أ ب – ندّعي أنّه يلزم منه: لا شيء من ح أ.

برهان ذلك: أنّا نعكس الكبرى، فتصير: لا شيء من ب أ، ونرجع إلى الشّكل وننتج ذلك .

– الضّرب الثّاني: لا شيء من ح ب، وكلّ أ ب ينتج كذلك، ويبيّن بعكس الصّغرى، فينتج: لا شيء من أ ح، ثمّ ينعكس :فلا شيء من ح أ.

– الضّرب الثّالث مثل قولك: بعض ح ب، ولا شيء من أ ب، ينتج: ليس بعض ح أ ويبيّن بعكس الكبرى.

– والضّرب الرّابع مثل قولك: ليس كلّ ح ب، وكلّ ا ب – ينتج: ليس كلّ ح أ؛ ولا يبيّن ذلك بالعكس بل بالافتراض: ليكن البعض الذي هو ح وليس ب هو د، فيكون: لا شيء من د ب، وكلّ ا ب ينتج: لا شيء من د ا، ود بعض ح، فيكون كلّ ح ا.

والعبرة في الجهة للسّالبة، لأنّ السّالبة ترجع كبرى في الشكل الأوّل بعكس أو افتراض. وكانت العبرة في الجهة في الشّكل الأوّل للكبرى.

والحقّ أنّه إذا اختلط ضروري وغير ضروري فالنّتيجة ضروريّة.

الشّكل الثّالث: شريطته أن تكون الصّغرى موجبة ولا بدّ من كلّية.

– الضّرب الأوّل منه :كل ب ح، وكل ب ا ينتج: بعض ح ا – ويرجع إلى الأوّل بعكس الصّغرى .

– والضرب الثّاني :كل ب ح، ولا شيء من ب ا فلا كل ح ا – ويرجع إلى الأوّل بعكس الصّغرى .

– والضّرب الثّالث :بعض ب ح، وكلّ ب ا ينتج :بعض ح ا – ويبين بعكس الصغرى.

– الضّرب الرّابع :كل ب ح، وبعض ب ا، ينتج: بعض ح ا ويبين بعكس الكبرى ثمّ عكس النّتيجة، أو بالافتراض: بأن نفرض الشّيء الذي هو بعض ب ا هو د، ويكون كلّ د ا، فإذا قلنا :كلّ د ب، وكل ب ح ينتج: كلّ د ح .ثمّ إذا قلنا :كلّ د ح، وكلّ د ا ينتج :ح ا.

– الضّرب الخامس :كلّ ب ح، وليس كلّ ب ا ينتج: ليس كلّ ح ا، ولا يبيّن بالعكس بل بالافتراض.

– الضّرب السّادس: بعض ب ح، ولا شيء من ب ا، فليس بعض ح ا يتبيّن بعكس الصّغرى. والعبرة في الجهة الكبرى، فإنّها تصير كبرى في الأوّل بعكس أو افتراض، اللّهمّ إلاّ أن تكون الصّغرى ممكنة والكبرى مطلقة.

واعلم أنّه قد يقترن من الشّرطيّات المتصلة قرائن على نمط هذه الأشكال.

فاجْعل بدل الموضوع: مقدّمًا، وبدل المحمول: تاليًا.

فإن كان المقدّم في أحدهما تاليًا في الآخر، فهو الشّكل الأوّل. وإن كان تاليًا في كليْهما، فهو الشّكل الثّاني. وإن كان مقدّمًا في كليْهما، فهو الشّكل الثّالث.

والشّرطيّة التي تتألّف من المقدّم والتّالي الطّرفيْن هي النّتيجة. والشّرائط تلك الشّرائط. والكلّيّة الموجبة في المتّصلات كقولنا :كلّما كان ا ب فيكون ح ء. والكلّيّة السّالبة فيها كقولنا: ليس البتّة إذا كان ا ب فيكون ح ء؛ والجزئيّة الموجبة كقولك: قد يكون إذا كان ا ب ف ح ء؛ والجزئيّة السّالبة كقولك: قد لا يكون إذا كان ا ب ف ح ء، أو ليس كلّما كان ا ب ف ح ء.

مثال الضّرب الأوّل من الشّكل الأوّل :كلّما كان ا ب ف ح ء، وكلّما كان ح ء ف هـ ز – ينتج :كلّما كان ا ب ف هـ ز– .

ومثال الضّرب الأوّل من الشّكل الثّانى :كلّما كان ا ب ف ح ء، وليس البتّة إذا كان هـ ز ف ح ء — ينتج: ليس البتّة إذا كان ا ب ف هـ ز – ويبيّن كذلك بالعكْس .

ومثال الضّرب الأوّل من الشّكل الثّالث :كلّما كان ح ف ا ب، وكلّما كان ح ء ف هـ ز — ينتج: قد يكون إذا كان ا ب ف هـ ز – ويبيّن بالعكس —.

ثمّ عليك سائر التّراكيب وامتحانها والافتراض فيها كقولك: ليس كلّما كان ح ء ف هـ ز، وكلّما كان ا ب ف هـ ز – نقول ينتج: ليس كلّما كان ح ء ف ا ب – برهان ذلك :إمّا نفس الوضع الذي يكون فيه ح ء ولا يكون فيه هـ ز، وذلك عندما يكون ح ط، فيكون: ليس البتّة إذا كان ح ط ف هـ ز وكلّما كان ا ب ف هـ ز، فليس البتّة إذا كان ح ط ف ا ب.

ثمّ نقول: قد يكون إذا كان ح ء ف ح ط، وليس البتّة إذا كان ح ط ف ا ب – ينتج :ليس كلّما كان ح ء ف ا ب.

فصل
الفرق بين القضية التي يمكن أن تكون من المتصلات والقضية التي لا يمكن أن تكون من المتصلات

فالذي من المتّصلة فإمّا أن يكون الاستثناء بعين المقدّم، فينتج عين التّالي : كقولك: إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان، لكنه إنسان فهو حيوان؛ ولا ينتج استثناء نقيض المقدّم كقولك: لكنّه ليس بإنسان، فلا يلزم منه أنّه حيوان أو ليس بحيوان.

فإن كان الاستثناء من التّالي، فإنّ استثنيت نقيض التّالي أنتج نقيض المقدّم، كقولك: ولكن ليس بحيوان، فينتج: فليس بإنسان.

وأمّا إذا استثنيت عين التّالي لم يلزم أن ينتج شيئًا كقولك: لكنّه حيوان، فليس " أ" يلزم أنّه إنسان أو ليس بإنسان.

وأمّا من الشّرطيّات المنفصلة، فإذا استثنيت عين واحد منها أنتج نقيض البواقي بحالها منفصلة إن كانت كثيرة، أو نقيض الباقية بحالها.

مثال الأوّل: هذا العدد إمّا زائد، وإمّا ناقص، وإمّا مساو.

فإن استثنيت أنّه ناقض أنتج: فليس بزائد ولا مساو أو ليس إمّا زائدًا وإمّا مساويًا.

مثال الثّاني: هذا العدد إمّا أن يكون زوجًا، وإمّا فردًا؛ لكنّه فرد، فليس بزوج.

وأمّا إذا استثنيت نقيض واحد منها أنتج عيْن البواقي بحالها أو عيْن الواحد الباقي بحاله – مثاله: لكنّه ليس بزائد، فهو إمّا ناقص وإمّا مساو. وأيضًا: لكنّه ليس بفرد فهو زوج.

وأمّا إن كانت المنفصلات غير حقيقيّة –وهى التي نكون من موجبات وسوالب، أو سوالب كلّها، فلا ينتج إلاّ استثناء النّقيض–، مثاله: إمّا أن يكون عبد الله

في البحر، وإمّا أن لا يغرق، لكنّه يغرق، فهو في البحر؛ لكنّه ليس في البحر، فهو لا يغرق.

وإذا قلتَ: لكنّه في البحر أو لا يغرق – ليس يلزم منه شيء.

وكذلك :إمّا أن لا يكون زيد حيوانًا، وإمّا أن لا يكون زيد نباتًا، لكنّه حيوان، فليس بنبات؛ فليس بحيوان. ولا يلزم من قولك إنّه ليس بحيوان أو ليس بنبات شيء.

والمنفصلة الحقيقية هي التي يدخلها لفظة: "لا يخلو".

فصل
قياس الخلف

هو أن يأخذ نقيض المطلوب ويضيف إليه مقدّمة صادقة على صورة قياس منتج، فينتج شيئًا ظاهر الإحالة، فيعلم أنّ سبب تلك الإحالة ليس تأليف القياس ولا المقدّمة الصّادقة، بل سببها إحالة نقيض المطلوب. فإذن هو محالٌ، فنقيضها حقٌّ.

فإن شئت أخذت نقيض المحال وأضفت إلى الحقّة، فينتج المطلوب على الاستقامة.

الاستقرار: هو أن تنتج حكمًا على كلى لوجوده في جزئيّاته كلّها أو بعضها، كما تحكم أنّ كلّ حيوان يحرك عند المضغ فكّه الأسفل.

وهذا لا يوثق به :فربّما كان الحيوان مخالفًا لما رأيت كالتّمساح.

التّمثيل :هو الحكم على غائب بما هو موجود في مثال الشّاهد. وربّما اختلف. وأوثقه ما يكون المماثل به أو المشترك فيه علة للحكم في الشّاهد – وليس بوثيق: فربّما كان علّة الحكم في الشّاهد لأجل ما هو شاهد، وربّما كان المشترك معنى كلّيًّا ينقسم إلى جزئيْن، فتكون العلّة أحد الجزئيْن، ولم يدخل التّفصيل في القسْمة المؤدّية إلى العلّة. فإن لم يكن هذان المانعان، وصحّ أن الحكم لعلّة انقلب التّمثيل برهانًا.

الضّمير: قياس تذكر فيه صغراه فقط، كقولهم: فلان يطوف ليلاً، فهو إذن مختلط – وحذفت الكبرى إمّا للاستغناء به، أو للمغالطة.

فصل
المقدّمات اللازمة
لمؤلف البرهان والمحسوسات

كقولنا: الشّمس مضيئة، والمجرّبات كقولنا: الشّمس تشرق وتغرب، والسّقمونيا تسهل الصّفراء، والأوّليّات كقولنا: الكلّ أعظم من الجزء، والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية. والتّوتّرات كقولنا :إن مكة موجودة.

وأحقّ البراهين باسم البرهان ما كان الحدّ الأوسط سببًا لوجود الأكبر والأصغر كقولنا :هذه الخشبة تعلقّت بها النّار، وكلّ ما تعلّق به النّار. فهذه الخشبة احترقت. والذي بعكس هذا يُسمّى دليلاً.

البرهان في العلوم إنّما يتألّف من مقدّمات ذاتيّة المحمولات. في محمولها أمور مقوّمة لموضوعاتها كالحيوان للإنسان، أو خاصّة لها أو لجنسها من كالاستقامة للخطّ والمساواة له. والكبريات في البراهين أكثرها من الأمور الذّاتيّة بمعنى الثّاني.

لكلّ علم برهاني شيء هو موضوعه: كالمقدار للهندسة، ومبادئ له مقدّمات أو حدود؛ وما كان من المبادئ غير بين بنفسه يبيّن في علم آخر. مثل هي المطلوبات، وربّما صارت المطلوبات مقدّمات لمطلوبات أخرى.

المطلب بـ"هل" يتعرّف حال الوجود أو العدم. المطلب بـ"ما" يتعرّف حال شرح الاسم. فإن كان الشّيء موجودًا، فيطلب بالحقيقة حدّه أو رسمه، والحدّ من أجناس وفصول، والرّسم من أجناس وخواصّ.

والمطلب بـ "الكيف" يطلب حاله، وبـ "الأين" خاصّيّته التي يتميّز بها، وبـ "لم" علّته.

والقياسات الجدليّة: مقدّماتها هي الأمور المشهورة التي يراها الجمهور وأرباب الصّنائع، فربّما كانت أوّليّة، وربّما كانت غير أوّليّة تحتاج أن تبيّن .

وربّما لم تكن صادقة، وإنّما تدخل في الجدل لا من حيث هي صادقة أو كاذبة، وأوّليّة وغير أوّليّة، بل من حيث هي مشهورة كقولهم: الكذب قبيح.

فأمّا السّائل من الجدليّين، فله أن يستعمل المقدّمات المسلّمة من المجيب، وإن لم تكن مشهورة.

والمشهورات التي ليست بأوّليّة، ولم يقم عليها برهان من جملة الصّادقة فيها، فإنّما تصير عند الجمهور كالأوّليّات بسبب التّمرّن والاعتياد، حتّى لو توهّم الإنسان نفسه خلق في الخلقة الأولى عاقلاً، وشكّك نفسه فيها، أمكنه أن يشكّ، ولا يشكّ في الأوّليّات.

القياسات المغالطيّة: مقدماتها مقدّمات مشبّهة وقياساتها قياسات مشبّهة، والمقدّمات المشبّهة هي التي تشبه الحقّ لأجل مشاركة في الاسم أو مشاركة في صفة من الصّفات العامّة أو لإغفال شرط من القوّة والفعل والزّمان والإضافة والمكان، وما ذكرناه في شرائط النّقيض التي بها يتميّز الحقّ من الشّبيه.

وربّما كانت وهميّة، وهي أحكام الوهم في أمور معقولة على نحو أحكامها في المحسوسة، فيكاد تشبيه الأوّليّات كحكم من حكم أنّه لا وجود لشيء ليس في داخل العالم ولا في خارجه.

وأمّا القياسات المشبّهة، فهي التي تفقد الشّرائط المذكورة في المنتجات. والتّحرّز من ذلك بأن يخطر حدود القياس مرتّبة مفردة معاني الألفاظ، ويجتهد في أن لا يقع الأوسط في إحدى المقدّمتيْن إلاّ نحو وقوعه في الأخرى، والأكبر والأصْغر في القياس إلاّ نحو وقوعها في النّتيجة في المعنى وفى الشّرائط وفى الاعتبارات كلّها بلا اختلاف البتّة، وأن يحذر المهمل ولا يستعمله أصلاً.

فصل
القياسات الخطابيّة

تكون مؤلّفة من مقدّمات مقبولة، أو مظْنونة، أو مشهورة في أوّل ما يسْمع غير حقيقيّة.

مثال المقبولة أن يُقال: هذا نبيذ مطبوخ، والنّبيذ المطبوخ يحلّ شربه، فهذا يحلّ شربه – والكبرى مقبولة ليست بيّنة ولا مشهورة، إنّما هي مقبولة من أبي حنيفة.

وأمّا المظنونة، فكما يقال: فلان يطوف باللّيل، ومَن يطوف باللّيل فهو سارق.

ومثال المشْهورة في بادئ الرّأي قولك، فلان أخوك الظّالم، والأخ الظّالم ينبغي أن ينصر وإن كان ظالما.

فإنّ هذا أوّل ما يسْمع يظنّ أنّه مشهور، لكنّه بالحقيقة ليس مشهور، بل المشهور: الظّالم لا ينصر وإن كان أخا" .

ومنْفعة القياسات الخطابيّة في الأمور المدنيّة من المنع والتّحريض والشّكاية والاعتذار والمدح والذمّ وتكبير الأمور وتصغيرها.

فصل
القياسات الشعرية من مقدمات مخيلة

وإن كانت مع تلك لا يصدق بها، لكنّها تبسط الطبع نحو أمر وتقبضه عنه مع العلم بكونها كاذبة كمَن يقول: لا تأكل هذا العسل فإنّه مرّة مقيّئة، والمرّة المقيّئة لا تؤكل، فيهم الطّبع أنّه حقّ مع معرفة الذّهن بأنّه كاذبٌ فيتقزز عنه .

وكذلك ما يُقال بأن هذا أسد وهذا بدر، فيحسّ به شيء في العين مع العلم بكذب القول.

ومنافع القياسات الشّعريّة قريبة من منافع القياسات الخطابيّة، فإنّها إنّما يسْتعان بها في الجزئيّات من الأمور دون الكلّيات والعلوم.

فهذا آخر المنطقيّات من عيون الحكمة، وصلّى الله على المصْطفين من عباده عمومًا، وخصوصًا على نبيّنا محمّد وآله الطّاهرين.

فصل
كلّ محمولٍ يُبحث عن على موضوع

فأمّا جنس كقولك: الإنسان حيوان، وإمّا فصل كقولك: الإنسان ناطق، وإمّا فصل الجنس كقولك: الإنسان حسّاس، وإمّا جنس الفصل كقولك :الإنسان حسّاس، وإمّا جنس الفصل كقولك: الإنسان مدرك، وإمّا جنس الجنس كقولك :الإنسان جسم، وإما فصل الفصل كقولك: الإنسان مميز –وقد يمكن أن يركّب تركيبا ثالثًا–، وإمّا عرض خاص كقولك: الإنسان ضحّاك، هذا العرض من جملة ما يسمّى في كتاب البرهان عرضا ذاتيّا؛ وإمّا خاصّة الجنس كقولك: الإنسان متحرّك بالإرادة، وإمّا خاصّة الفصل، وهى بعينها خاصّة الشّيء إن كان الفصل مساويًا

وليست بخاصّيّة إن كان الفصْل أعمّ — مثاله: الإنسان متحيّف.

ومن هذا الباب خاصّة فصل الجنس.

وإمّا عرض عام ويدخل فيه خاصة الجنس وعرض الجنس وخاصّة الجنس وخاصة الفصل الذي هو أعمّ .

فجميع ذلك عرض عامّ، وما سوى ذلك، فهو كواذب لا تحمل الشّيء. وجميع ذلك إمّا بالحقيقة، وإمّا بأغلب الظنّ.

المحمولات في البراهين الأجناس وفصولها، والفصول وأجناسها وفصولها، والأعراض الخاصّة، ولا يدخل فيها الأعراض العامّة التي تكون عارضة أوّلاً لجنس موضوع علم الشّيء، ويدخل فيه علم الأعراض العامّة.

وإذا كانت تعرض للشّيء من غير أن تعرضه لجنْسه أولا وبالعموم، وأعنى بالشّيء لا موضوع المسألة بل موضوع الصناعة كالمقدار للهندسة.

وإنّما يدخل في البراهين ما كان من ذلك حقًّا في نفسه، لا ما يكون مشهورًا.

فالأمور الدّاخلة في البراهين هي المقدّمات للموضوعات وللأمور التي تعرض بموضوع الصّناعة لا تسلب معنى أعمّ منه إذ كان تقويمه أو عروضه بالحقيقة لا بحسب الشّهرة وأغلب الظنّ.

تمّ المنطق من عيون الحكمة.

الطّبيعيّات

المطبّ عيّات

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الفصل الثّاني
الحكمة وأقسامها

الحكمة استكمال النّفس الإنسانيّة بتصور الأمور والتّصديق بالحقائق النّظريّة والعمليّة على قدر الطّاقة البشريّة.

والحكمة المتعلّقة بالأمور النّظريّة التي إلينا أن نعلمها وليس إلينا أن نعملها تسمّى حكمة نظرية .

والحكمة المتعلّقة بالأمور العمليّة التي إلينا أن نعلمها ونعملها تسمّى حكمة عمليّة .و

كلّ واحدة من الحكْمتيْن تنْحصر في أقْسام ثلاثة:

فأقسام الحكمة العمليّة:

- حكمة مدنيّة؛
- وحكمة منزليّة؛
- وحكمة خلقيّة.

ومبدأ هذه الثّلاثة مستفاد من جهة الشريعة الإلهيّة، وكمالات حدودها تستبين بالشّريعة الإلهية، وتتصرّف فيها بعد ذلك القوّة النّظرّية من البشر بمعرفة القوانين العمليّة منهم وباسْتعمال تلك القوانين في الجزئيّات.

والحكمة المدنيّة فائدتها أن تعلم كيفية المشاركة التي تقع فيها بين أشخاص النّاس ليتعاونوا على مصالح الأبدان ومصالح بقاء نوع الإنسان.

والحكمة المنزليّة فائدتها أن تعلم المشاركة التي ينبغي أن تكون بين أهل منزل واحد لتنتظم به المصلحة المنزليّة. والمشاركة المنزليّة تتمّ بين زوج وزوجته، ووالد ومولود، ومالك وعبد.

وأمّا الحكمة الخلقية 6 "أ"، ففائدتها أن تعلم الفضائل وكيفية اقتنائها لتزكو بها النّفس، وتعلم الرّذائل وكيفية توقّيها لتتطهر عنها النفس.

وأمّا الحكمة النّظريّة فأقسامها ثلاثة: حكمة تتعلّق بما في الحركة والتّغيّر، وتسمّى حكمة طبيعيّة، وحكمة تتعلّق بما من شأنه أن يجرده الذّهن عن التّغيّر، وإن كان وجوده مخالطًا للتغيّر، ويسمّى حكمة رياضيّة؛ وحكمة تتعلّق بما وجوده مستغن عن مخالطة التّغيّر، فلا يخالطه أصلاً، وإن خالطه فبالعرض، لا أنّ ذاته مفتقرة في تحقيق الوجود إليه، وهي الفلسفة الأوّليّة؛ والفلسفة الإلهيّة جزء منها، وهى معرفة الرّبوبيّة.

ومبادئ هذه الأقسام التي للفلسفة النّظريّة مستفادة من أرباب الملّة الإلهيّة على سبيل التّنبيه، ومتصرّف على تحصيلها بالكمال والقوّة العقليّة على سبيل الحجّة.

ومَن أوتى استكمال نفسه بهاتين الحكمتين والعمل على ذلك بإحداهما، فقد أوتى خيرًا كثيرًا.

الفصل الثّاني
في المصادرات الّتي يجب تقديمها
على العلم الطّبيعي

كلّ واحد من العلوم الجزئيّة – وهي المتعلّقة ببعض الأمور والموجودات– يقتصر المتعلّم فيه أن يسلّم أصولاً ومبادئ تتبرهن في غير علمه وتكون في علمه مسْتعملة على سبيل الأصول الموضوعة والطّبيعي علم جزئيّ، فله أصول موضوعة فنعدّها عدًّا ونبرهنّ عليها في الحكمة الأولى، فنقول: إنّ كلّ جسم طبيعي فهو متقوّم الذّات من جزئيْن:

أحدهما يقوم فيه مقام الخشب من السّرير ويقال له هيولى ومادّة، والآخر يقوم مقام صورة السّرير من السّرير ويسمّى صورة.

وكلّ جسم حادث أو متغير فيفتقر، من حيث هو كذلك، إلى عدم سبقه لولاه لكان أزليّ الوجود. وكلّ جسم يتحرّك فحركته إمّا من سبب خارج، وتسمّى حركة قسريّة، وإمّا من سبب في نفس الجسم، إذ الجسم لا يتحرّك بذاته؛ وذلك السّبب إن كان محرّكًا على جهة واحدة على سبيل التّسْخير فيسمّى طبيعة. وإن كان محرّكًا حركات شتّى بإرادة أو غير إرادة، أو محرّكًا حركة واحدة بإرادة، فيسمّى نفسا.

أسباب الأشياء أربعة: مبدأ الحركة، مثل البناء للبيت؛ المادّة؛ مثل الخشب والطّين للبيت؛ والصّورة مثل هيئة البيت للبيت؛ الغاية مثل الاسْتكنان للبيت.

وكلّ واحد من ذلك إمّا قريب وإمّا بعيد، إمّا عام وإمّا خاصّ، إمّا بالقوّة وإمّا بالفعل، إمّا بالحقيقة وإمّا بالعرَض.

الطّبيعة سبب على أنّه مبدأ لحركة ما هي فيه ومبدأ لسُكونه بالذّات لا بالعرض.

الحركة كمال أوّل لما بالقوّة من حيث هو بالقوّة: وهو كون الشّيء عل حال لم يكن قبله ولا بعده يكون فيه، سواء كان تلك الحال أينًا أو كيفًا أو كمًّا أو وضعًا، كالشّيء يكون على وضع في مكان لم يكن قبله ولا بعده فيه ولا تفارق كلّيته مكانه.

الحركة التي من كمّ إلى كمّ تسمّى حركة نموّ أو تخلخل إن كان إلى الزّيادة، وتسمّى حركة ذبول أو تكاثف إن كان إلى النّقصان. التّخلخل الحقيقي أن يصير للمادّة حجم أعظم من غير زيادة شيء من خارج عليه أو إيقاع فرج فيه؛ والتّكاثف ضدّه.

الحركة من كيف إلى كيف تسمّى استحالة مثل الاسوداد والابيضاض.

الحركة التي تكون من أين إلى أين تسمّى نقلة.

الحركة التي من وضع إلى وضع –والجسم في مكانه الواحد–، مثل الاسْتدارة على نفسه.

كلّ حركة تصدر عن محرّك في متحرّك، فهي بالقياس إلى ما فيه: تحرّك، وبالقياس إلى ما عنه: تحريك.

كلّ محرك، فإمّا أن يكون قوّة في جسم، وإمّا أن يكون شيئًا خارجًا ويحرّك بحركته في نفسه مثل الذي يحرك بالمماسّة.

وينهى المحرّكون والمتحرّكون في كلّ ترتيب إلى محرّك غير متحرّك لاستحالة توالى أجسام متحرّكة يحرك بعضها لبعض إلى ما لا نهاية له.

الفصل الثالث
في نفي الأبعاد

لا يجوز أن يكون جسم من الأجسام ولا بعد من الأبعاد لا خلاء ولا ملاء. ولا عدد يترتّب في الطّبع موجودًا بالفعل بلا نهاية؛ وذلك لأنّ كلّ غير متناه فيمكن أن يفرض في داخله حدّ، ويفرض أبعد منه في بعض الجهات حدّ آخر؛ فإذا توهّمنا بعدًا يصل بين الحدّيْن مجتازًا إلى غير النّهاية لم يخل: إمّا أن يكون ما يبتدئ من الحدّ الثّاني لو أطبق في الوهم على ما يبتدئ من الحدّ الأوّل لحاذاه أو ساواه، ولم يفضل أحدهما على الآخر، أو فضل.

وكلّ ما لو أطبق على شيء ولم يفضل عليه، فليس بأنقص ولا أزيد منه: وكلّ ما هو مساو لما بعد عن الحدّ الثّاني، فهو أنقص ممّا هو مساو لما بعد عن الحدّ الأوّل، فيكون ما هو مساو أنقص – وهذا خلف، فإنّ فصل فهو مساو، والفصل متناه، فالجملة متناهية. فإذن لا يمكن أن يفرض بعد غير متناه في خلاء أو في ملاء.

وكذلك يبيّن حال ترتيب الأعداد التي لها ترتيب في الطّبع، بل الأمور التي لا نهاية لها هي في العدم ولها قوّة وجود؛ وكلّ ما يحصل منها في الوجود يكون متناهيا.

لو كان بعد غير متناه خلاء أو ملاء، لكان لا يمكن أن تكون حركة مستديرة. فإنّه إذا أخرجنا عن مركزها خطًّا إلى المحيط بحيث لو أخرج في جهة قاطع خطًّا مفروضًا في البعد غير المتناهي على نقطة. فإنّه إذا دار زالت تلك النّقطة عن محاذاة المقاطعة إلى المباينة إذا صارت في جهة أخرى فيصير بعد أن كان المركز مسامتًا لها شيئًا من ذلك الخطّ غير مسامت لشيء منه، ثمّ يعود مسامتًا، فلا بدّ من أوّل نقطة تسامت في ذلك الخطّ وآخر نقطة تسامت عليها.

لكن أيّ نقطة فرضناها على خط غير متناه، فإنّا نجد خارجا عنها نقطة أخرى يمكن أن نصلها بالمركز، فيكون القطع الحاصل إذا بلغه النّقطة صار مسامتًا قبل أوّل ما سامت أو بعد آخر ما سامت – هذا خلف.

لكنّ الحركات المستديرة ظاهرة الوجود، فالأبعاد الغير المتناهية ممتنعة الوجود.

فإذا كانت الأبعاد محدودة والجهات محدودة، فالعالم متناه، فليس للعالم خارج. فإذا لم يكن له خارج، لم يكن له شيء من خارج.

والباري –تعالى– والرّوحانيّون من الملائكة وجودهم عال عن المكان وعن أن يكونوا في داخل أو خارج.

الفصل الرابع
الجهة

كلّ جهة فهي نهاية غاية، ويسْتحيل أن تذهب الجهة في غير النّهاية، إذ لا بعد غير متناه.

وإذن لو لم يكن إليها إشارة لما كان لها وجود، وإذا كان إليها إشارة، فهي حدّ ليست وراء ذلك .

فلو كان حدّ ما أمعنت إليه الجهة لم يحصل، لم تكن الجهة موجودة لشيء: فالعلو والسّفل وما أشبه ذلك محْدودة الأطراف، ولا محالة أن حدّه بخلاء أو ملاء، وستعْلم أنّه لا خلاء، فهو إذن ملاء.

وما يحدّ الجهة قبل الجهة؛ ولو كانت الجهات متّحدة، فجسم واحد تكون إليه غاية قرب وغاية بعد محدوديْن.

فإذا الأجسام التي تحتاج إلى 7 "أ" جهات متحدّدة تحتاج إلى تقدم وجود هذا الجسم لها، وأن يكون اختلاف جهاتها بالقرب منه والبعد منه ليس في جانب دون جانب منه، إذ لا تختلف جوانبه بالطّبع، فيجب إذا أن تكون حاله في إثبات الجهة حال مركز أو محيط، لكنّ المركز يحدّد القرب ولا يحدّد البعد، لأنّ المركز الواحد يصْلح مركزًا لدوائر مختلفة الأبعاد، فيجب أن يكون على سبيل المحيط، فإنّ المحيط الواحد كما يحدّد القرب منه كذلك يحدّد البعد عنه، وهو المركز الواحد المعيّن.

ويجب أن يكون هذا الجسم غير مفارق لموضعه وإلاّ فيحتاج إلى جسْم آخر تتحدّد به الجهة التي يحتاج إليها إذا أعيد إلى موضعه بطبعه أو غير طبعه.

فإذن لا يكون لهذا الجسْم مبدأ حركة مسْتقيمة لا بالقسر ولا بالطّبع.

والأجْسام المسْتقيمة الحركة فإنّها تحتاج إلى جهات، وتكون جهاتها مختلفة بالقياس إليه: فمنها ما هو أخذ نحوه فيكون متحرّكًا من الوسط إلى المحيط، ومنها ما يأخذ بالبعد عنه، فيكون من نحو المحيط إلى المركز.

ولا يجوز أن يكون هذا الجسم مؤلّفًا من أجْسام أقدم منه، فإنّها تكون حينئذ قابلة للحركة المستقيمة، فيكون حينئذ محتاجًا إلى جهات محصّلة، فتكون الجهات موجودة دون وجود هذا الجسم وقبل تركيبه- وهذا خُلفٌ.

الفصل الخامس
الجسم البسيط – الجسم المركّب

واعلم أنّ كلّ جسْم إمّا بسيط أي غير مركب من أجْسام مختلفة الطّبائع، وإمّا مركّب منها. والأجْسام البسيطة قبل الأجسام المركّبة.

كلّ جسم بسيط فإنّه لو ترك وطباعه غير مقْسور لاختصّ بحيّز: فإمّا أن يكون عن طبعه أو عن غيره.

لكنّا قلنا: ليس عن غيره .فهو :عن طبعه. وكذلك في كيفيّته وشكله وكمّيته.

وقد يعتبر في الكيف والشّكل والكمّ: أمّا في الكيف فكالماء سخن، وأمّا في الكمّ فكالماء تخلخل، وأمّا في الشّكل فكالماء تكعب .

وقد يفعل مثل ذلك في الوضع كالغصْن يجرّ إلى غير وضعه.

كلّ شكل تقتضيه طبيعة بسيطة فأجزاؤه متشاكلة، ولا شيء ممّا ليس بكرة أجزاؤه متشاكلة؛ فكلّ شكل طبيعي لجسم بسيط كرة .

فبسائط العالم يحتوى بعضها على بعض متأدّية إلى حصول كرة واحدة.

الجزئي من الجسم البسيط مكانه بالعدد غير مكان الجزئي الآخر، ولكن بحيث إذا اتّصلت الجزئيّات طبيعة واحدة بسيطة ككلّ ماء، اسْتحال أن تكون حركتها إلاّ إلى جهة واحدة ومكانها إلاّ مكانًا واحدًا مشتركًا تكون أمكنة كلّ واحد منها كالجزء من ذلك المكان.

فيجب إذن أن لا يكون لبعضها مكان ولبعضها مكان؛ ليس من شأن جملة المكانين أن تصير مكانًا للجملة .فإذن المكان العام واحد.

فإذن لا مركزيْن لثقيليْن في عالميْن. فإذن أجزاء العالم الكلّي في أحياز مترادفة. فجملة العالم واحد ومتناه.

الفصل السادس
في نفي الخلاء

وليس خارجًا عنه خلاء ولا ملاء .فإنّه لو كان الخلاء موجودًا لكان أيضًا متناهيا.

فلو كان الخلاء موجودا لكان فيه أبعاد في كلّ جهة وكان يحتمل الفضْل في جهات كالجسم .

فحينئذ إمّا أن تكون أبعاد الجسم تداخل أبعاده، وإمّا أن لا تكون.

فإن لم تداخلها كان ممانعًا، فكان ملاء – هذا خُلفٌ.

وإن داخلتها دخل أبعاد في أبعاد، فحصل من اجتماع بعديْن متساوييْن بعد مثل أحدهما – وهذا خلف.

والأجسام المحسوسة يمتنع عليها التّداخل من حيث لا يصحّ أن تتوهّم عليه التّداخل، وهي الأبعاد، فإنّها لأجل أنّها أبعاد تتمانع عن التّداخل لا لأنّها بيض أو حارّة أو غير ذلك.

فالأبعاد لذاتها في تتداخل، بل يجب أن يكون مجموع بعدين أعظم من الواحد كمجموع وأحدين أكثر من واحد، وعدديْن أكثر من عدد، ونقطتيْن أكثر من نقطة وليس أكثر من نقطة، لأن لا حصّة لها في الكبر، بل في العدد؛ والبعد له حصّة في الكبر، كالعدد له حصّة في الكثرة.

ولو كان خلاء موجودًا لما كان يختصّ فيه الجسم المحيط إلاّ بجهة تتعيّن، والأجسام التي في الإحاطة إنّما تتعيّن جهاتها بجهة هذا المحيط .فيجب أن يكون لهذا المحيط جهة، إذ لذاته ليس به جهة بل بحسب شيء آخر.

ولو كان خلاء لكان لهذا الجسم حيّز من الخلاء مخْصوص ووراءه أحياز أخرى خارجة عن حيّزه لا يتحدد بها حيّزه ولا تتحدد هي لحيّزه، فلم يكن وقوعه في ذلك الحيّز إلاّ اتّفاقا؛ والاتّفاق يعرض عن أمور قبل الاتفاق تتأدّى إلى اتفاق ليست باتّفاق، فتكون حينئذ أمور سلفت أدّت إلى تخصيص هذا الحيّز به، فلهذا الجسم في ذاته حيّز آخر.

والسّؤال على اختصاص ذلك الحيز ثابت، بل يجب أنّ يكون مثل هذا الجسم لا حيّز له ولا أين، ولغيره به الحيّز والأين.

وهذا لا يمكن إلاّ أن يكون الخلاء معدومًا، وإلاّ لكان في الخلاء حيّز دونه وكانت الأحياز لا تختلف من جهة ما هي في الخلاء.

فلم يكن أن تختلف بأجسام أوْلى من أن تختلف بغيرها، إلاّ أن يكون حيّز بجسم أوْلى من حيّز، فتكون طبائع الأحياز في الخلاء مختلفة – وهذا محالٌ.

فإذا إن كان خلاء لم يكن فيه لا سكون ولا حركة طبيعية ولا أيضًا قسريّة ما تسلب حركة أو سكونًا طبيعيًّا.

وكيف تكون في الخلاء حركة، والحركات تختلف بالسّرعة والبطء بقدْر اختلاف المتحرّكات والمتحرّك فيه: فما كان أغلظ كانت الحركة فيه أبطأ، ونسبة السّرعة إلى البطْء في التّفاوت نسبة المسافتيْن في الغلظ والرقّة حتّى كلّما ازدادت رقة ازدادت الكرة سرعة، فتكون نسبة زمان الحركة في الملاء إلى زمان الحركة في الخلاء كنسبة مقاومة ذلك الخلاء إلى مقاومة ملاء أرقّ منه على نسبة الزّمانيْن، فتكون مقاومة مؤْهوبة لو كانت لكانت مساوية للاّمقاومة، ولا مقاومة مساوية لمقاومة لو كانت – هذا خُلفٌ.

أو تكون الحركة في الخلاء في زمان غير منقسم – فهذا أيضًا خُلفٌ.

الفصل السابع
في نفي الجوهر الفرد

اتّصال المقادير بعضها ببعض أن تصير أطرافها واحدة، واتّصالها في أنفسها أن يكون موجودًا بالقوّة في أجزائها حدّ مشْترك.

تماسّ المقادير أن تكون نهاياتها معًا من غير أن تصير واحدة.

وليس خارجًا عنه خلاء ولا ملاءٌ. فإنّه لو كان الخلاء موجودًا، لكان أيضًا متناهيًا.

فلو كان الخلاء موجودًا، لكان فيه أبعاد في كلّ جهة، وكان يحْتمل الفضل في جهات كالجسم.

فحينئذ إمّا أن تكون أبعاد الجسم تداخل أبعاده، وإمّا أن لا تكون. فإن لم تداخلها، كان ممانعًا، فكان ملاء – هذا خُلفٌ.

وإن داخلتها دخل أبعاد في أبعاد، فحصل من اجتماع بعديْن متساوييْن بعد مثل أحدهما – وهذا خُلفٌ.

والأجسام المحسوسة يمتنع عليها التّداخل من حيث لا يصحّ أن تتوهّم عليه التّداخل، وهي الأبعاد، فإنّها لأجل أنّها أبعاد تتمانع عن التّداخل لا لأنّها بيض أو حارّة أو غير ذلك.

فالأبعاد لذاتها في تتداخل، بل يجب أن يكون مجموع بعديْن أعظم من الواحد كمجموع واحديْن أكثر من واحد، وعدديْن أكثر من عدد، ونقطتيْن أكثر من نقطة. وليس أكثر من نقطة، لأنّ لا حصّة لها في الكبر، بل في العدد؛ والبعْد له حصّة في الكبر، كالعدد له حصّة في الكثرة.

ولو كان خلاء موجودًا لما كان يختصّ فيه الجسْم المحيط إلاّ بجهة تتعيّن، والأجسام التي في الإحاطة إنّما تتعيّن جهاتها بجهة هذا المحيط، فيجب أن يكون لهذا المحيط جهة، إذ لذاته ليس به جهة بل بحسب شيء آخر .

ولو كان خلاء لكان لهذا الجسم حيز من الخلاء مخصوص ووراءه أحياز أخرى خارجة عن حيّزه لا يتحدّد بها حيّزه ولا تتحدّد هي لحيزه، فلم يكن وقوعه في ذلك الحيّز إلاّ اتّفاقًا؛ والاتّفاق يعرض عن أمور قبل الاتّفاق تتأدّى إلى اتفاق ليست باتفاق، فتكون حينئذ أمور سلفت أدّت إلى تخصيص هذا الحيّز به، فلهذا الجسم في ذاته حيّز آخر .

والسّؤال على اختصاص ذلك الحيز ثابت، بل يجب أن يكون مثل هذا الجسم لا حيّز له ولا أين، ولغيره به الحيّز والأين.

وهذا لا يمكن إلاّ أن يكون الخلاء معدوما، وإلاّ لكان في الخلاء حيز دونه وكانت الأحياز لا تختلف من جهة ما هي في الخلاء.

فلم يكن أن تختلف بأجسام أوْلى من أن تختلف بغيرها، إلاّ أن يكون حيّز بجسم أوْلى من حيّز، فتكون طبائع الأحياز في الخلاء مختلفة – وهذا محالٌ.

فإذا إن كان خلاء، لم يكن فيه لا سكون ولا حركة طبيعيّة ولا أيضًا قسريّة ما تسلب حركة أو سكونًا طبيعيًّا.

وكيف تكون في الخلاء حركة، والحركات تختلف بالسرعة والبطء بقدر اختلاف المتحركات والمتحرك فيه: فما كان أغلظ كانت الحركة فيه أبطأ، ونسبة السّرعة إلى البطء في التفاوت نسبة المسافتيْن في الغلظ والرقة حتى كلما ازدادت رقة ازدادت الكرة سرعة، فتكون نسبة زمان الحركة في الملاء إلى زمان الحركة في الخلاء كنسبة مقاومة ذلك الخلاء إلى مقاومة ملاء أرقّ منه على نسبة الزّمانين، فتكون مقاومة موهوبة لو كانت لكانت مساوية للاّمقاومة، ولا مقاومة مساوية لمقاومة لو كانت – هذا خُلفٌ.

أو تكون الحركة في الخلاء في زمان غير منقسم – فهذا أيضًا خُلفٌ.

الفصل الثامن
في تفاوت الجوهر الفرد

يبتدئ معها ويقطع النّهاية معها، بل بعدها.

فإذن ها هنا تعلق أيضا بال "مع" وال "بعد" وإمكان قطع سرعة محدودة مسافة محدودة فيما بين أخذه في الابتداء وتركه في الانتهاء، وفى أقلّ من ذلك إمكان قطع أقلّ في تلك المسافة.

وهذا لا مقدار المسافة التي لا يختلف فيها السّريع والبطيء وغير مقدار المتحرّك الذي قد يختلف فيه مع الاتّفاق في هذا، بل هو الذي يقول إنّ السّريع يقطع فيه هذه المسافة وفى أقلّ منه أقلّ من هذه المسافة.

وهذا الإمكان مقدار غير ثابت، بل متجدد، كما أنّ الابتداء بالحركة للحركة غير ثابت، ولو كان ثابتًا لكان موجودًا للسّريع والبطيء بلا اختلاف.

فهو إذن هو المقدار المتصل على ترتيب القبليّات والبعديّات على نحو ما قلنا، وهو متعلّق بالحركة – وهو الزّمان؛ فهو مقدار الحركة في المتقدّم والمتأخّر اللّذيْن لا يثبت أحدهما مع الآخر لا مقدار المسافة ولا مقدار المتحرّك.

الآن فصل الزّمان وطرف أجزائه المفروضة فيه، ينفصل به كلّ جزء في حدّه ويتّصل بغيره.

والزّمان، إذ لا ثبات ل "قبله" مع "بعده"، فهو متعلّق بالتّغيّر، ولا بكلّ تغيّر، بل بالتّغيّر الذي من شأنه أن يتّصل .

والتّغيّرات التي في الكمّ بين نهايتي الصّغير والكبير، والتي في الكيف بين نهايتيْ الضّدّيْن، والتي في الأيْن بيْن نهايتيْ مكانيْن بينهما غاية البعد، وكلّ ما يقصد طرفًا ليسْكن فيه إن كان بالطّبع يهرب عما عنه إلى ما إليه؛ فالطّرف المتوجّه إليه بالطّبع مسْكون فيه بالطّبع، والذي بالقسْر بعد الذي بالطّبع؛ ولأنّ كلّ حركة مبتدئة في العالم فهي "بعد" ما

لم يكن فيها فلها "قبل"، و"القبل" زمان، فالزّمان أقدم من الحركة المبتدئة، فهو إذن أقدم من التي في الكيف والكمّ والأين المسْتقيم.

فالتّغيّر الذي يتعلّق به الزّمان هو إذن الذي يكون في الوضع المسْتدير الذي يصحّ له أن يتّصل أيّ اتّصال شئتَ.

وأمّا السّكون، فالزّمان لا يتعلّق به ولا يقدره إلاّ بالعرَض إذ لو كان متحرّكًا ما هو ساكن، لكان يطابق هذا الجزء من الزّمان.

والحركات الأخرى يقدّرها الزّمان لا بأنّه مقدارها الأوّل، بل بأنّه معها كالمقْدار الذي في الذراع يقدر خشبة الذّراع بذاته وسائر الأشياء بتوسّطه.

ولهذا يجوز أن يكون في الزّمان واحد مقدار الحركات فوق واحدة.

وكما أنّ الشّيء في العدد إمّا مبدؤه كالوحدة، وإمّا قسيمة كالزّوج والفرد، وإمّا معْدوده؛ كذلك الشّيء في الزّمان: منه ما هو مبدؤه كالآن، ومنه ما هو جزؤه كالماضي والمستقبل، ومنه ما هو معْدوده ومقدره وهو الحركة.

والجسم الطّبيعي في الزّمان لا لذاته، بل لأنّه في الحركة، والحركة في الزّمان ذوات الأشياء الثّابتة وذوات الأشياء الغير ثابتة من جهة، والثّابتة من جهة إذا أخذت من جهة ثباتها لم تكن في الزّمان، بل مع الزّمان.

ونسبة ما مع الزّمان وليس في الزّمان إلى الزّمان من جهة ما مع الزّمان – هو الدّهر.

ونسبة ما ليس في الزّمان إلى ما ليس في الزّمان من جهة ما ليس في الزّمان الأولى به أن يسمّى السّرمد.

والدّهر في ذاته من السّرمد، وبالقياس إلى الزّمان دهر الحركة علّة حصول الزّمان، والمحرّك علّة الحركة، فالمحرّك علّة علّة الزّمان، فالمحرّك علّة الزّمان –ولا كلّ محرّك، بل محرّك المسْتدير؛ ولا كلّ محرّك مستديرة، بل التي ليست بالقسر–.

فقد صحّ أنّ الزّمان قبل القسْر.

الفصل الواسع

في مبادئ الحركة

كلّ حركة عن محرك غير قسري؛ فإمّا عن محرّك طبيعي أو نفسانيّ إرادي.

وكلّ محرّك طبيعيّ، فهو بالطّبع يطلب شيئًا ويهرب عن شيء؛ فحركته بين طرفيْن: متروك لا يقصد، ومقْصود لا يترك؛ وليس شيء من الحركات المسْتديرة بهذه الصّفة، فإنّ كلّ نقطة فيها مطلوبة ومهروب عنها؛ فلا شيء من الحركات المسْتديرة بطبيعي.

فإذن الحركة الموجبة للزّمان نفْسانيّة إراديّة. فالنّفس علّة وجود الزّمان.

كلّ حركة فلها محرّك، لأنّ الجسم إمّا أن يتحرّك، لأنّه جسْم أو لا لأنّه جسْم ؛ فإن تحرّك لأنّه جسْم، وجب أن يكون كلّ جسم متحرّكًا.

فإذن حركته تجب عن سبب آخر: إمّا قوّة فيه، وإمّا خارج عنه.

المحرّكات في كلّ طبيعة تنتهي إلى محرّك أوّل لا يتحرّك، وإلاّ لاتصلت محركات ومتحرّكات بلا نهاية فاتّصلت الأجسام بلا نهاية وكان لحمالها حجم غير متناه – وهذا محالٌ.

ليس من شأن جسم من الأجسام أن تكون له قوّة على أمور غير متناهية، وإلاّ لكان قوة الجزء مقابلة لشيء من ذلك الغير المتناهي المفروض من مبدأ محدود أقلّ ممّا يقوى عليه الكلّ من ذلك المبدأ، فكان على متناه؛ وكذلك الجزء الآخر، فمجموعهما يكون على متناه.

فالمحرّك الأوّل الذي لا تتناهى قوّته إذن ليس بجسم ولا في جسم، وليس بمتحرّك لأنّه أوّل، ولا ساكن لأنّه لا يقبل الحركة؛ والسّاكن هو عادم الحركة زمانًا له أن يتحرّك فيه.

الأجسام لا تخلو في طبيعتها من مبدأ حركة. وذلك لأنّ كلّ جسْم إمّا أن يكون قابلاً للنّقل عن موضعه الطّبيعي، أو غير قابل.

فإن كان قابلاً، فهو قابل للتّحريك المستقيم؛ فلا يخلو إمّا أن يكون في طباعه مبدأ ميل إلى مكانه الطّبيعي، أو لا يكون.

لكنّا نشاهد بعض الأجسام في طباعه ميْل إلى جهة من الجهات؛ وكلّما اشتدّ الميل قاوم المحرك بالقسر حتّى تتفاوت النّسب بتفاوت ما فيها من قوّة الميل.

فإن كان جسم لا ميل فيه قبل حركة قسر، وكلّ حركة كما علمت في زمان –كانت لزمان تلك الحركة نسبة إلى زمان حركة جسم ذي ميْل في طبعه بالقسْر يكون في ميْله حركة قسْر جسم ذي ميْل لو قدر نسبة مثله إلى ذلك نسبة الزّمانيْن، فيكون قسر ما لا مقاومة فيه على نسبة قسر في جسم ذي ميل – هذا خُلفٌ.

فإذن كلّ جسم قابل للنّقل من موضعه الطّبيعي، ففيه مبدأ حركة.

فإن لم يكن قابلاً للنّقل من موضعه الطّبيعي فلأجزائه نسبة إلى أجزاء ما يحويه أو يكون محويًّا فيه لنسب واجبة لذاتها، إذ ليس بعض الأجزاء التي تعرض فيه أوْلى بملاقاة عدديّة أو موازاة عدديّة من بعض.

فإذن في طباعها أن يعرض لها تبدّل بهذه المناسبات. فهي قابلة للنّقل عن موْضعها، ثمّ يتبرهن بذلك البرهان أن لها مبدأ حركة وضعيّة مستديرة.

فكلّ جسم ففيه مبدأ حركة إمّا مستقيمة وإمّا مستديرة.

ويستحيل أن يكون في جسم واحد بسيط مبدأ حركتين: مسْتقيمة ومستديرة، أو يكون ما هو للذّات مبدأ حركة مسْتقيمة هو بعيْنه في حالة أخرى مبدأ حركة مسْتديرة لا كما يكون في حالة أخرى مبدأ سكون لأن السّكون غاية الحركة المسْتقيمة.

إذ قد علمت أن الحركة المستقيمة هرب وطلب هرب عن مكان غير طبيعي وطلب لمكان طبيعي، وعلمت أنّ الجهات محدودة، وعلمت أنّ الأمكنة الطّبيعيّة للأجسام البسيطة محدودة.

فإذا انتهت حركته لحصوله في مكانه الطّبيعي، استحال أن يتحرّك عنه، فيكون مكانًا غير طبيعيّ مهروبًا عنه وغير ملائم فيسكن، فيكون سكونه غاية حركة.

وأمّا الحركة المسْتديرة، فليست من حيث هي حركة مسْتديرة غاية الحركة المسْتقيمة ولا نفس عدم لها، بل أمر زائد يحتاج إلى مبدأ آخر.

فإذا استحال أن يكون في جسم واحد ميلان طبيعيان اثنان، أو يكون أحد الميلين مؤدّيًا إلى الميل الثّاني، لزم أن يكون الجسم الطّبيعي إمّا مخصوصًا بمبدأ حركة مستقيمة، وإمّا مخصوصًا بمبدأ حركة مستديرة.

وكلّ حركة مستقيمة، فهي متحدّدة بالمتحرّك بالحركة المستديرة تحدّدًا بالقرب والبعد.

وكلّ حركة مستقيمة، فإمّا إلى المركز والوسط، وإمّا عن المركز إلى المسْتديرة حول المركز. وكلّ حركة بسيطة طبيعيّة، فإمّا على الوسط، أو إلى الوسط. والتي على الوسط لا تنسب إلى خفّة ولا إلى ثقل. والتي من الوسط فتنسب إلى الخفّة. والتي إلى الوسط، فتنسب إلى الثّقل.

وكلّ واحد من الثّقيل والخفيف إما غاية، وإمّا دون الغاية. فالثّقيل المطلق بالغاية هو الذي إلى حاق الوسط، وهو الأرض، ويليه الماء.

والخفيف المطلق هو الذي إلى حاق المحيط، وهو النّار، ويليه الهواء.

وأنت تعلم أنّ الأرض ترسب في الماء، كما يرسب الماء في الهواء، فهما ثقيلان لكنّ الأرض أثقل.

والهواء إذا حصل في الماء والأرض طفا وصعد، إن وجد منفذًا وخالفًا في مكانه، إذ يمتنع وقوع الخلاء .فالهواء خفيف، والنّار لا ترسب في الهواء، بل تطفو إلى فوق؛ فالنّار أخفّ من الهواء.

وليس طفو شيء من ذلك أو رسوبه لدفع وضغط أو جذب وبالجملة قسْر، وإلاّ لكان الأعظم أبطأ، لكن الأعظم أسرع وليس أبطأ.

الفصل العاشر
في مسائل السماء والعالم

الأجسام إمّا بسيطة، وإمّا مركّبة.

والبسائط هي الأجسام التي لا تنْقسم إلى أجسام مختلفات الطّبائع مثل السّموات والأرض والماء والهواء والنّار.

والمركَّبة هي التي تنحلّ إلى أجسام مختلفة الصّور منها تركبت مثل النّبات والحيوان.

والأجسام البسيطة قبل المركّبة. وهي إمّا بسيطة من شأنها أن تؤلَّف منها الأجسام المركّبة، وإمّا بسيطة ليس من شأنها ذلك.

كلّ جسْم يقبل التّركيب عنه، فمن شأنه أن يفارق موضعه الطّبيعي بالقسْر.

وقد صحّ أنّ كلّ جسم بهذه الصّفة ففيه مبدأ حركة مستقيمة. فكلّ ما ليس فيه مبدأ حركة مستقيمة، فليس مبدءًا للتّركيب عنه.

فالأسطقسّات هي الأجسام الثّقيلة والخفيفة وتشْترك في أوائل المحسوسات من الكيفيّات.

وأوائل المحْسوسات هي الملموسات، ولهذا لا يوجد في حيّز الأجسام المستقيمة الحركة جسْم إلاّ وله كيفية ملموسة؛ وقد يعرى عن المطْعومة والمذوقة والمشْمومة.

وأوائل الملْموسات هي الحار والبارد والرّطب واليابس.

وما سوى ذلك إمّا يتكوّن عنها، أو لازم إيّاها.

أمّا المتكوّن، فمثل اللّزوجة عن شدّة اجتماع الرّطب واليابس.

وأمّا اللاّزم، فمثل التّخلخل الطّبيعي، فإنّه يتّبع الحارّ، والملاسة الطّبيعيّة، فإنّها تتّبع الرّطب.

فالأجسام البسيطة حارّة وباردة، ورطبة ويابسة؛ فإذا تركّبت حصل من ذلك حارّ يابس وذلك هو النّار، وخصوصًا الصّرف الذي هو جزء الشّعلة، والجزء الآخر هو الدّخان؛ وحارّ رطب وهو الهواء. فإنّه لولا أنّه حار لما كان متخلخلاً ينسل عن الماء، والبرد الذي في أسفله بسبب ما يخالطه من البخار المائي الغالب عليه عند قرب الأرض؛ وأقواه حيث ينتهي شعاع الشّمس المنعكس عن الأرض، أعنى المسخّن للأرض أوّلاً، ثمّ ما يجاوره عن قرب ثانيًا: فإذا انقطع كان بخارًا باردًا ثمّ هواء حارًّا صرفًا.

وأمّا رطوبته، فلأنّه أقبل الأجسام، وأتركها للأشكال، وأطوعها في الانفصال والاتّصال، وبارد رطب؛ وهو الماء، ولا يشكّ فيه. وبارد ويابس، وهو الأرض، ولا أيبس من الأرض؛ وأمّا بردها، فيدلّك عليه تكاثفها وثقلها.

ومكان الحارّ فوق مكان الأقلّ بردًا، والأيبس في البابيْن أشدّ إفراطًا، أعنى البارد واليابس أثقل، والحارّ اليابس أخفّ.

الفصل الحادي عشر
في الشهب والنيازك

وهذه الأسطقسّات منفعلة بحسب تفعيل المؤثّرات السّماويّة.

والمؤثّر الظّاهر فيها هو الشّمس، ثمّ القمر، وخصوصًا فيما هو رطْب فيزيد رطوبة وتخلخلاً وزيادة، ولذلك ما يزيد المدّ مع البدر والأدمغة وتنْضج الفواكه والثّمار.

وأمّا الكواكب الأخرى فأفعالها حقّة، لكنّها خفية، لا يطلع عليها بادي النّظر.

والشّمس إذا أشرقت على صفحة الأرض حللت وصعدت، فالمتحلّل الرّطب بخار، والمتحلّل اليابس دخان؛ فإذا تصاعدَا، صعد اليابس وبقى الرّطب، فيرد في الحيّز البارد في الجوّ، فيقطر مطرًا بعد ما انعقد غيمًا، أو ثلجًا إن جمد السّحاب، وهو سحاب، أو انضغط البرد إلى باطن السّحاب منحصرًا عن حرّ مستول على ظاهره، كما في الرّبيع والخريف – جمد القطر بردًا.

وربّما قام الهواء الرّطب المائي، كالمرآة للنّيرات على حسب المسامتات، فلاحت خيالات تسمّى: قوس قزح، وشمسيّات، ونيازك.

وإذا انتهى المتصعّد إلى حيّز النّار، اشتعل بنار ثاقبة الاشتعال.

فإن تلطّف بسرعة واستحال نارًا أشف فرؤى كالمنطفئ، وإنّما هو مستحيل نارًا.

والنّار الصّرفة مشفّة لا لون لها: تأمّل أصول الشّعل وحيث النّار قويّة تر مثل الخلاء ينفذ فيه البصر.

فإن لم يتحلّل بسرْعة وبقى، كان من ذلك الكواكب ذوات الأذناب والذّوائب والشّهب. فإن استجمر ولم يشتعل رؤيت علامات حمر هائلة في الجوّ.

فإن كانت مستفحمة، رُؤيت كالهوات والكرات الغائرة المظلمة واقفة حذاء جزء من السّماء.

وإذا برد الدّخان في الجوّ قبل الانتهاء إلى حيّز الاشتعال هبط ريحًا.

وهذه الأبخرة والأدخنة إذا احتبست في الأرض ولم تتحلل حدث منها أمور: أمّا الأبخرة فتتفجر عيونًا، وأمّا الأدخنة، فهي إذا لم تنسل في المسام والمنفذ زلزلت الأرض. فربّما خسفت وخلصت نارا مشتعلة لشدّة الحركة جارية مجرى الرّيح المحتبسة في السّحاب، فإنّها تحدث –لشدّة حركتها– صوت الرّعد، وتنفصل مشتعلة برقًا أو صاعقة إن كانت غليظة كبيرة. وإذا لم تبلغ قدر الأبخرة والأدخنة المحتبسة في الأرض أن تتفجر عيونًا أو تزلزل بقعة، اختلطت على ضروب من الاختلاط مختلفة في الكمّ والكيف؛ فحينئذ تكون منها الأجسام الأرضيّة مثل الذّهب والفضّة، فإنّها غالب عليها المائيّة؛ وما كان منها يذوب ويشتعل كالكبريت والزّرنيخ، فإنّها غالب عليها مع المائيّة الهوائيّة؛ وما كان منها لا يذوب، فإنّه غالب عليه الأرضيّة؛ وما يتطرّق ففيه دهنيّة لا تجمد؛ وما كان يذوب ولا يتطرّق فمائيّته خالصة ولا دهنيّة فيه.

وهذه أوّل ما تتكوّن من هذه الأسْطقسّات.

الفصل الثاني عشر
في النباتات

فإذا تركّبت الأسْطقسّات تركيبًا أقرب إلى الاعتدال حدث النّبات وشارك الحيوان في قوّة التّغذية والتّوليد، ولها نفس نباتيّة، وهي مبدأ اسْتبقاء الشّخص بالغذاء وتنْميته به واستبقاء النّوع بتوليد مثل ذلك الشّخص.

ولتلك النّفس قوّة غاذية من شأنها أن تحتلّ جسمًا شبيهًا بجسم ما هي فيه بالقوّة إلى أن تكون شبيهة بالفعل لتسدّ به بدل ما يتحلّل؛ وقوّة نامية، وهي التي من شأنها أن تسْتعمل الغذاء في أقطار المغتذي يزيد بها طولاً، وعرضًا، وعمقًا إلى أن يبلغ به تمام النّشوء على نسبة طبيعيّة وقوّة مولّدة تولّد جزءًا من الجسم الذي هي فيه يصلح أن يكون عنه جسْم آخر، بالعدد ومثله بالنّوع.

الفصل الثالث عشر
في الحيوان

ثمّ يتولّد الحيوان باعتدال أكثر، فيكون مزاجه مستحقّا لأن يكمل بنفس دراكة محرّكة بالاختيار.

ولهذه النّفس قوّتان: قوّة مدركة، وقوّة محرّكة.

والقوّة المدْرِكة: أمّا في الظّاهر، فهي هذه الحواسّ الخمس؛ وأمّا في الباطن، فالحسّ المشترك، والمصوّرة، والمتخيّلة، والمتوهّمة، والمتذكّرة.

فأوّل الحواسّ وأوجبها للحيوان، والذي به يكون الحيوان حيوانًا من بين سائر الحواسّ هو اللّمس، وهو قوّة من شأنها أن تحسّها الأعضاء الظّاهرة بالمماسّة كيفيّات الحرّ، والبرد، والرّطوبة، واليبوسة، والثّقل، والخفّة، والملاسة، والخشونة، وسائر ما يتوسّط بين هذه ويركّب منها.

ثمّ قوّة الذّوق، وهي مشعر المطاعم، وعضوها اللّسان.

ثمّ قوّة الشمّ، وهي مشعر الرّوائح، وعضوها جزآن من الدّماغ في مقدّمه شبيهان بحلمتي الثّدي.

ثمّ قوّة السّمع، وهي مشعر الأصوات، وعضوها العصبة المنغرسة على سطح باطن الصّماخ.

ثمّ قوّة البصر، وهي مشعر الألوان، وعضوها الرّطوبة الجليديّة في الحدقة.

وكلّ واحد من هذه المشاعر، فإنّ المحسوس يتأدّى إليها: أمّا الملموس، فيكون بلا واسطة غريبة، بل بالمماسة؛ وأمّا المطعوم، فبتوسّط الرّطوبة.

وقد غلط مَن ظنّ أنّ الإبصار يكون بخروج شيء من البصر إلى المبصرات يلاقيها، فإنّه إن كان جسمًا امتنع أن يكون في بصر الإنسان جسم يبلغ من مقداره أن يلاقي نصف كرة العالم وينبسط عليها.

ثمّ إنّه مع ذلك إن كان متّصلاً بالبصر، فهو أعظم؛ وإن كان منفصلاً، لم يتأدّ مدركه إلى البصر؛ وإن كان متّصلاً، وجب أن يكون غير تامّ الاتّصال، إذ لا يدخل جسم في جسم، فتكون تأديته محالة لانقطاعه، أو يكون ما يتخلّله من الهواء يؤدّى، فلا يحتاج إلى خروجه؛ وإن كان عرضًا، كان من العجب أن يخرج عرض عن جسْم إلى جسْم آخر.

وأيضًا، إن كان جسمًا، فإمّا أن تكون حركته بالطّبع أو بالإرادة.

فإن كان بإرادة، كان لنا مع التّحديق أن نقبضه إلينا، فلا نرى به شيئًا؛ وإن كان خروجه طبيعيًّا، كان إلى بعض الجهات دون بعض، فإنّ الحركة الطّبيعيّة إلى جهة واحدة تكون.

وإن كان إذا خالط الهواء قليله، أحال الهواء آلة للإدراك، كان يجب -إذا كثر النّاظرون- أن يرى كلّ واحد منهم أحسن ممّا لو انفرد، لأنّ الهواء يكون أكمل انفعالاً للكيفيّة المحتاج إليها في أن يكون آلة.

ولو كان الإحْساس بملامسة الشّعاع، لكان المقدار يدرك كما هو.

وأمّا إن كان بالتأدية إلى الرطوبة الجليدية، فنقول إنه يجب أن يكون الأبعد يرى أصغر.

برهان ذلك: لتكن الرّطوبة الجليدية دائرة رح حول هـ؛ وليكن ا ب ح ء مقداريْن متساويْن وأبعدهما ح ء. وليكن هـ ل عمودا عليهما جميعًا ونصل هـ ح، ب هـ، ر ا، هـ ك، ح هـ، ط ء.

فلأنّ مثلّثي ا ب هـ، هـ ح ء متساويًا السّاقين وقاعدتاهما كل واحدة منهما متساويتان، وارتفاع ح هـ ء أطول، فزاوية ح هـ ء أصغر، وزاوية ا هـ ب أعظم، وزاوية ح هـ ء يوترها قوس ط ك، وزاوية ا هـ ب يوترها قوس ح ر - يكون قوس ح ر أكبر من

قوس ط ك وشبح ا ب يرتسم في ح ء وشبح ح ء يرتسم فى ط ك، فإذن يرْتسم فيه شبح الأبعد أصغر.

فهو إذن يُرى بأجزاء من الجليديّة أقلّ.

ومتى كان محلّ الشّبح أصغر، كان الشّبح أصغر. والمرئيّ الحقيقي هو هذا الشّبح.

فإذن إذا كان الشّبح يرد على البصَر، يجب أن يكون الأبعد شبحه أصغر، فيُرى أصغر.

فإذن صغر الزّاوية تعيّن في صغر الإبصار حيث يكون قبول الشّبح، لا بملاقاة بالشّعاع.

الفصل الرابع عشر
في الحواس الباطنة

وأمّا القوى المدركة في الباطن، فمنها القوّة التي ينبعث منها قوى الحواسّ الظّاهرة وتجتمع بتأديتها إليها، وتسمّى الحسّ المشترك؛ ولولاها لما كان إذا أحسسنا بلون العسَل إبصارًا حكمنا بأنّه حلو، وإن لم نحس في الوقت حلاوته.

وذلك لأنّ القوّة واحدة واجتمع فيها ما أدّاه حسان من حلاوة ولون في شيء واحد – فلمّا ورد عليه أحدهما كان الثّاني ورد معه.

ولولا أنّ فينا شيئا اجتمع فيه صورة الحلاوة والصّفرة، لما كان أن نحكم أنّ الحلاوة غير الصّفرة، ولا أن نحكم أنّ هذا الأصفر هو حلو.

وهذا الحسّ المشترك تقرن به قوّة تحفظ ما تؤدّيه الحواسّ إليه من صور المحسوسات، حتّى إذا غابت عن الحسّ بقيت فيه بعد غيبها.

وهذا يسمّى الخيال والمصوّرة وعضوهما مقدّم الدّماغ.

وهاهنا قوّة أخرى في الباطن تدرك في الأمور المحسوسة ما لا يدركه الحسّ، مثل القوّة في الشّاة التي تدرك من الذّئب ما لا يدركه الحسّ ولا يؤدّيه الحسّ – فإنّ الحسّ لا يؤدّي إلاّ الشّكل واللّون؛ فأمّا أنّ هذا ضارّ أو عدوّ ومنفور عنه، فتدركه قوّة أخرى وتسمّى وهمًا.

وكما أنّ للحسّ خزانة هي المصوّرة، كذلك للوهم خزانة تسمّى الحافظة والمتذكّرة. وعضو هذه الخزانة ومؤخّر الدّماغ.

وهاهنا قوّة تفعل في الخيالات تركيبًا وتفصيلاً تجمع بين بعضها وبعض وتفرّق بين بعضها وبعض، وكذلك تجمع بينها.

وبين المعاني التي في الذّكر وتفرق.

وهذه القوّة إذا اسْتعملها العقل سمّيت مفكّرة؛ وإذا اسْتعملها الوهم سمّيت متخيّلة، وعضوها الدّودة التي في وسط الدّماغ.

فهذه القوى التي في باطن الحيوانات -أعنى: الحسّ المشترك، والخيال، والوهم، والمتخيّلة، والحافظة-.

والحسّ المشْتَرَك غير الخيال بالمعنى، لأنّ الحافظ غير القابل، والحفظ في كلّ شيء بقوّة غير قوّة القبول.

ولو كان الحفظ بقوّة القبول، لكان الماء يحفظ الأشكال كما يقبلها، بل للماء قوّة قابلة وليس له قوّة حافظة.

والقوّة المتخيّلة خاصّتها دوام الحركة ما لم تغلب؛ وحركتها محاكيات الأشياء بأشباهها وأضدادها: فتارة تحاكي المزاج كمَن تغلب عليه السّوداء، فتخيّل له صورًا سوداء، ومحاكاة أذكار سبقت أو محاكاة أفكار رجيت.

الفصل الخامس عشر
في القوى المحركة الحسّية

وأمّا القوّة المحرّكة، فهي مبدأ انتقال الأعضاء بتوسّط العصب والعضل بالإرادة، ولها أعوان أولى وثانية.

فالعون الأوّل هو المدركة: إمّا المتخيّلة، وإمّا العاقلة؛ والعونان الأخيران قوّتَا النّزاع إلى المدرك: إمّا نزاعًا نحو دفع، أو نزاعًا نحو جذب.

فالنّزاع نحو الجذب هو للمتخيّل أو المظنون نافعًا وملائمًا.

وهذه القوّة تسمّى شهوانيّة؛ والنّزاع نحو الدفع للمتخيّل ضارًّا أو غير ملائم على سبيل الغلبة ويسمّى غضبًا؛ وهما مبدأ اسْتعمال القوّة المحرّكة في الحيوان الغير النّاطق، وفي الحيوان النّاطق لا من حيث هو ناطق.

فإحدى القوّتيْن:

- الأولى لدفع الضارّ؛
- والثّانية لجذب الضّروري والنّافع.

فهذه هي القوى المشتركة للحيوانات الكاملة من حيث هي حيوانات كاملة.

وكلّها كمالات أجْسام على سبيل تصوّر تلك الأجْسام لها. فلذلك لا تتمّ أفعالها إلاّ بالأجسام. وتختلف بحسب الأجسام: أمّا المدركة، فيعرض لها إذا انفعلت آلتها أن لا تدرك، أو تدرك قليلاً، أو تدرك لا على ما ينبغي – كما أنّ البصر إمّا أن لا يرى، أو يرى رؤية ضعيفة، أو يرى غير الموجود موجودًا أو خلاف ما عليه الموجود بحسب انفعال الآلة.

ويعرض لها أنّها لا تحسّ بالكيفيّة التي في آلتها، إذ لا آلة لها إلى آلتها؛ وإنّما تدرك بالآلة، ويعرض لها أن لا تدرك فعلها، لأنّه لا آلة لها إلى فعلها؛ ويعرض لها أن لا تدرك ذاتها، لأنّه لا آلة لها إلى ذاتها؛ ويعرض لها أنّها إذا انفعلت عن محْسوس قوى لم

يحسّ بالضّعيف أثره، لأنّها إنّما تدرك بانْفعال آلة. وإذا اشتدّ الانفعال ثبت الأثر. وإذا ثبت الأثر لم يتم انتعاش غيره معه.

ويعرض لها أنّ البدن إذا أخذ يضعف بعد سنّ الوقوف أن يضْعف جميعها في كلّ شخص، فلا يكون ولا شخص واحد تسلم فيه القوّة الحساسيّة.

فإذن هذه كلّها بدنيّة؛ وكذلك المحرّكة، وذلك فيها أظهر، لأنّ وجودها بحركة آلات فيها، ولا وجود لها من حيث هي كذلك ذا فعل خاصّ.

الفصل السادس عشر
في الإنسان

ومن الحيوان الإنسان: يختصّ بنفس إنسانيّة تسمّى نفسًا ناطقة، إذ كان أشهر أفعالها، وأوّل آثارها الخاصّة بها النّطق.

وليس يعنى بقولهم: نفس ناطقة – أنّها مبدأ المنطق فقط، بل جعل هذا اللّفظ لقبا لذاتها.

ولها خواصّ: منها ما هو من باب الإدراك، ومنها ما هو من باب الفعل، ومنها ما هو من باب الانفعال.

فأمّا الذي لها من باب الفعل في البدن والانفعال، ففعل ليس يصْدر عن مجرّد ذاتها.

وأما الإدراك الخاص ففعل يصدر عن مجرد ذاتها من غير حاجة إلى البدن.

ولنفسّر كلّ واحد من هذه: فأمّا الأفعال التي تصدر عنها بمشاركة البدن والقوى البدنيّة: فالتّعقّل والرّويّة في الأمور الجزئيّة فيما ينبغي أن يفعل وما لا ينبغي أن يفعل بحسب الاختيار.

ويتعلّق بهذا الباب: استنباط الصّناعات العمليّة والتّصرّف فيها كالملاحة والفلاحة والصّباغة والنّجارة.

وأمّا الانفعالات فأحوال تتّبع استعدادات تعرض للبدن مع مشاركة النّفس النّاطقة، كالاستعداد للضّحك، والبكاء، والخجل، والحياء، والرّحمة، والرّأفة، والأنفة، وغير ذلك.

وأمّا الذي يخصّها –وهو الإدراك–، فهو التّصوّر للمعاني الكلّيّة.

وبنا حاجة أن نصور لك كيفيّة هذا الإدراك، فنقول: إنّ كلّ واحد من أشْخاص النّاس مثلاً هو إنسان، لكن له أحوال وأوصاف ليست داخلة في أنّه إنسان،

ولا يعرى هو منها في الوجود مثل حدّه في قدّه، ولونه، وشكله، والملموس منه، وسائر ذلك.

فإنّ تلك كلّها، وإن كانت إنْسانيّة، فليست بشرْط في أنّه إنسان، وإلاّ لتساوى فيها كلّها أشخاص النّاس كلّهم. ومع ذلك، فإنّا نعقل أنّ هناك شيئًا هو الإنسان.

وبئس ما قال مَن قال: إنّ الإنسان هو هذه الجملة المحسوسة! فإنّك لا تجد جملتيْن بحالة واحدة.

وهذه الأحوال الغريبة تلزم الطّبيعة من جهة قبول مادّتها وصورتها. فإنّ كلّ واحد من أشخاص النّاس تتّفق له مادّة على مزاج واستعداد خاصّ. وكذلك يتّفق له وقت وزمان وأسباب أخرى تعاون على إلحاق هذه الأحوال للماهيّات من جهة موادّها.

ثمّ الحسّ –إذا أدرك الإنسان–، فإنّه تنطبّع فيه صورة ما للإنسان من حيث هي مخالطة هذه الأعراض والأحوال الجسمانيّة.

ولا سبيل لها إلى أن ترتسم فيها مجرّد ماهيّة الإنسان، حتّى يكون ما يشاكل فيه نفسا تلك الماهيّة.

وهذا يظهر بأدنى تأمّل.

والحسّ كأنّه نزع تلك الصّورة عن المادّة وأخذها في نفسه، لكن نزع إذا غابت المادّة غاب، ونزع مع العلائق العرضيّة المادّية. فإذن لا مخلص للحسّ إلى مجرّد الصّورة.

وأمّا الخيال، فإنّه قد يجرّد الصّورة تجريدًا أكبر من ذلك، وذلك أنّه يسْتحفظ الصّورة، وإن غابت المادّة.

لكن ما يتراءى للخيال من الصّورة المأخوذة عن الإنسان مثلاً لا تكون مجرّدة عن العلائق المادّية، فإنّ الخيال ليس يتخيّل صورة إلاّ على نحو ما من شأن الحسّ أن يودّى إليه.

وأمّا الوهم، فإنّه، وإن اسْتثبت معنى غير محسوس، فلا يجرّده إلاّ متعلّقًا بصورة خياليّة.

فإذن لا سبيل لشيء من هذه القوى أن يتصوّر ماهيّة شيء مجرّدة عن علائق المادّة وزوائدها إلاّ للنّفس الإنسانيّة، فإنّها التي تتصوّر كلّ شيء بحدّه كما هو منْقوصة عنه العلائق المادّية، وهو المعنى الذي من شأنه أن يوقع على كثيرين، كالإنسان من حيث هو إنسان فقط.

فإذا تصوّر هذه المعاني تعدّى التّصوّر إلى التّصديق بأن يؤلف منها على سبيل القول الجازم.

فالشّيء في الإنسان الذي تصدر عنه هذه الأفعال يسمّى نفسًا ناطقة؛ وله قوّتان:

– إحداهما: معدّة نحو العمل، ووجّهها إلى البدن؛ وبها يميّز بين ما ينبغي أن يفعل وبين ما لا ينبغي أن يفعل، وما يحسن ويقبح من الأمور الجزئيّة –ويقال له: العقل العملي، ويستكمل في النّاس بالتّجارب والعادات.

– والثّانية: قوّة معدّة نحو النّظر والعقل الخاصّ بالنّفس ووجهها إلى فوق، وبها ينال الفيْض الإلهي.

وهذه القوّة قد تكون بعد بالقوّة لم تفعل شيئًا ولم تتصوّر، بل هي مستعدّة لأن تعقل المعقولات، بل هي استعداد ما للنّفس نحو تصوّر المعقولات –وهذا يُسمَّى العقل بالقوّة والعقل الهيولاني.

وقد تكون قوّة أخرى أخرج منها إلى الفعل، وذلك بأن تحصل للنّفس المعقولات الأولى على نحو الحصول الذي نذكره، وهذا يسمّى العقل بالملكة.

ودرجة ثالثة هي أن تحصل للنّفس المعْقولات المكتسبة، فتحصل النّفس عقلاً بالفعل؛ ونفس تلك المعقولات تسمّى عقلاً مستفادًا.

ولأنّ كلّ ما يخرج من القوّة إلى الفعل، فإنّما يخرج بشيء يفيده تلك الصّورة؛ فإذن العقل بالقوّة إنّما يصير عقلاً بالفعل بسبب يفيده المعقولات ويتّصل به أثره، وهذا الشّيء هو الذي يفعل العقل فينا. وليس شيء من الأجسام بهذه الصّفة.

فإذن هذا الشّيء عقل بالفعل وفعّال فينا، فيسمّى عقلاً فعّالاً، وقياسه من عقولنا قياس الشّمس من أبصارنا.

فكما أنّ الشّمس تشرق على المبصرات فتوصلها بالبصر، كذلك أثر العقل الفعال يشرق على المتخيلات فيجعلها بالتّجريد عن عوارض المادّة معقولات فيوصلها بأنفسنا.

فنقول: إنّ إدراك المعقولات شيء للنّفس بذاتها من دون آلة، لأنّك قد علمت أنّ الأفعال التي بالآلة كيف ينبغي أن تكون، ونجد أفعال النّفْس مخالفة لها.

ولو كان تعقل بآلة لكان تعقل الآلة دائمًا، لأنّها لم تخل: إمّا أن تعقل الآلة بحصول صورة الآلة، أو بحصول صورة أخرى.

ومحالٌ أن يعقل الشّيء بصورة شيء آخر. فإذن تعقله بصورته. فإذن يجب أن تحصل صورته.

وحصول صورته لا يخلو من وجوده: إمّا أن تحصل الصّورة في نفس النّفس مباينة للآلة، أو تحْصل الصّورة في نفس الآلة، أو تحصل الصّورة فيهما جميعًا.

فإن كانت الصّورة تحصل في النّفس، وهي مباينة، فلها فعل خاصّ، لأنّها قد قبلت الصّورة من غير أن حلّت تلك الصّورة معها في الآلة.

فإن كان حصول الصّورة في الآلة، فيجب أن يكون العلم بها دائمًا، إذ كان العلْم بحصول الصّورة في الآلة.

وإن كان بحصولهما في كليْهما، فهذا على وجهيْن:

– أحدهما: أن يكون إذا حصل في أيّهما كان – حصل في الآخر لمقارنة الذّاتيْن، فيجب أن يكون إذا كانت في الآلة صورتها أن تكون أيضًا في النّفس إذا كانت لمقارنة الذّاتين، فيكون حينئذ العلم يجب أن يكون دائمًا، أو يكون يحتاج أن تحصل صورة أخرى من الرّأس، فيكون في الآلة صورتان مرّتيْن.

ومحالٌ أن تكثر الصّورة إلاّ بموادها وأعراضها، وإذا كانت المادّة واحدة والأعراض واحدة لم تكن هناك صورتان، بل صورة واحدة.

ثمّ إن كان الصّورتان، فلا يكون بينهما فرق بوجه من الوجوه، فلا ينْبغي أن يكون أحدهما معقولاً دون الآخر.

وإن سامحنا وقلنا إنّ الصّورة وحدها لا تتهيّأ أن تكون معقولة ما لم تجد صورة أخرى، فلا بدّ من أن نقول حينئذ إنّ كلّ واحدة من الصّورتيْن معقولة.

فإذن لا يمكن أن تعقل الآلة إلاّ مرّتيْن، ولا يمكن أن تعقل مرّة واحدة.

فإن كان شرط حصول الصّورتيْن فيهما ليس على سبيل الشّركة، بل على سبيل أن يحصل في كلّ واحد منهما صورة ليست هي بالعدد التي هي في الأخرى – رجع الكلام إلى أن للنّفس بانفرادها صورة وقوى ما.

فقد بان من هذا أنّ للنّفس أفعالاً خاصّة وقبولاً للصّورة المعقولة لا تنْقطع تلك الصّورة في الجسم، فيكون جوهر النّفس بانْفراده محلاًّ لتلك الصّورة.

وممّا يوضّح هذا أنّ الصّورة المعقولة لو حلّت جسمًا أو قوّة في جسم، لكان تحتمل الانقسام، وكان الأمر الوحدانيّ لا يُعقل.

وليس يلزم من هذا أنّ الأمر المركّب يجب أن لا يعقل بما لا ينقسم، وذلك لأنّ وحدة الموضوع لا تمنع كثرة المحمولات فيه، لكن تكثّر الموضوع يوجب أن يكثر المحْمول.

وأيضًا المعنى المنْقسم في نفسه إذا حلّ جسمًا وعرض له الانقسام لا يخلو من أن تؤدّى القسمة إلى الانفصال إلى تلك المعاني، أو لا تؤدّي.

فإن كان تؤدّى تعرض منه محالات. من ذلك أن يكون بغير وضع القسْمة موجبًا لتغيّر وضع المعنى فيه؛ ومن ذلك أن يحتمل المعنى الانقسام إلى مبادئ معقولة غير متناهية؛ ومن ذلك أن يكون من حيث هو واحد غير معْقول، لأنّه من حيث هو واحد غير منْقسم.

وأجزاء الحدّ ليس تكفى فيها الوحدة بالاجتماع، بل وحدة إيجاب طبيعة واحدة ومن حيث هو ذلك الواحد معقول، ومن حيث هو ذلك الواحد غير منقسم.

فمن حيث هو ذلك غير منقسم، ومن حيث يكون في الجسْم منقسم.

فإذًا ليس من حيث هو معقول في الجسم البتّة، ولأنّ الماهيّة المشتركة بين الأشخاص تتجرّد عن الوضع وسائر اللّواحق، وإمّا أن تكون مجرّدة عن الوضع في وجود الخارج، أو في وجود العقل، أو في كليْهما، أو لا في واحد منهما.

فإن كان وجوده في الوضع في كليْهما، فإذن ليس يتجرّد عن الوضع البتّة، أعنى: الوضع الخاصّ. لكنّا فرضنا أنّ له تجرّدًا من حيث هو مشترك فيه عن الوضْع الخاصّ.

أو يكون لا في واحد منهما – وهذا كذبٌ، لأنّه ذو وضع في الأعيان؛ أو يكون ذا وضع في العقل وليس ذا وضع في الخارج – وهذا أيضًا كذبٌ.

فبقي أن لا يكون له وضع في المعقول وله، وضع في الخارج. فإن تصوّر به الجسم في المعقول، كان له أيضًا وضع في المعقول – وهذا محالٌ.

وأيضًا، فإنّه ليس لشيء من الأجسام قوّة أن يطلب أو يفعل أمورًا من غير نهاية. والمعقولات التي للعقل أن يعقل أيّها شاء، كالصّورة العدديّة والشّكْل، وغير ذلك بلا نهاية.

فإذن هذه القوّة ليست بجسم .لأنّ لكلّ جسم قوّته الفعليّة متناهية ليست أعنى الانفعاليّة، فإنّ ذلك لا يمتنع.

فقد بان لك أن مدرك المعقولات، وهو النّفس الإنسانيّة، جوهر غير مخالط للمادّة، بريئ عن الأجسام، منفرد الذّات بالقوام والعقل.

وليكن هذا آخر ما نقوله في الطّبيعيّات.

والحمد لله ربّ العالمين والصّلاة على سيّدنا محمّد وآله أجمعين!

الإلهيّات

الإلهيّات

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الفصل الأوّل
في موضوع الإلهيّات

الموجود قد يوصف بأنّه واحد أو كثير؛ وبأنّه كلّيّ أو جزئيّ؛ وبأنّه بالفعل أو بالقوّة. وقد يوصف بأنّه مساوٍ لشيء، ويوصف بأنّه متحرّك أو إنسان أو غير ذلك. لكنّه لا يمكن أن يوصف بأنّه مساوٍ إلاّ إذا صار كما، ولا يمكن أن يوصف بأنّه متحرّك أو ساكن أو إنسان إلاّ إذا صار جسما طبيعيًّا.

فإذن ما لم يصر رياضيًّا لم يوصف بما يجرى مجرى أوسط هذه الصّفات .وما لم يصر طبيعيًّا لم يوصف بما يجرى مجرى آخرها. لكن لا يحتاج في أن يكون واحدًا أو كثيرًا إلى أن يصير رياضيًّا أو طبيعيًّا، بل لأنّه موجود عامّ هو صالح لأن يوصف بوحدة أو كثرة وما ذكر معها.

فإذن الوحدة والكثرة من الأعراض الذّاتيّة الموجودة للموجود التي تعرض له بما هو موجود. ولولا ذلك لكان الموجود الواحد لا يكون إلاّ رياضيًّا طبيعيًّا. فإذن للموجود بما هو موجود أعراض ذاتيّة.

والفلسفة الأولى موضوعها الموجود بما هو موجود؛ ومطلوبها الأعراض الذّاتيّة للموجود بما هو موجود —مثل الوحدة والكثرة والعلية وغير ذلك.

والموجود قد يكون موجودًا على أنّه جاعل شيئًا من الأشياء بالفعل أمرًا من الأمور بوجوده في ذلك الشّيء، مثل البياض في الثّوب ومثل طبيعة النّار في النّار؛

وهذا بأن تكون ذاته حاصلة لذات أخرى بأنّها ملاقية له بالأسر ومتقرّرة فيه لا كالوتد في الحائط، إذ له انفرد ذات متبرّئ عنه. ومنه ما لا يكون هكذا.

والذي يكون هكذا: منه ما يطرأ على الذّات الأخرى بعد تقوّمها بالفعل بذاتها أو بما يقوّمها – وهذا يسمّى عرضًا.

ومنه ما مقارنته لذات أخرى مقارنة مقوم بالفعل ويُقال له صورة، للمقارنيْن كليْهما: محلّ، وللأوّل منهما موضوع، وللثّاني هيولى ومادّة.

وكلّ ما ليس في موضوع –سواء كان في هيولى ومادّة، أو لم يكن في هيولى ومادّة–، فيُقال له: جوهر.

والجواهر أربعة: جوهر مع أنّه ليس في موضوع ليس في مادّة؛ وجوهر هو في مادّة.

والقسْم الأوّل ثلاثة أقسام: فإنّه إمّا أن يكون هذا الجوهر مادّة، أو ذا مادّة، أو لا مادّة ولا ذا مادّة.

والذي هو ذو مادّة وليس فيها هو أن يكون منها. وكلّ شيء من المادّة، وليس بمادّة، فيحتاج إلى زيادة على المادّة، وهى الصّورة؛ فهذا الجوهر هو المركّب.

فالجواهر أربعة: ماهيّة بلا مادّة، ومادّة بلا صورة، وصورة في مادّة، ومركّب من مادّة وصورة.

الفصل الثاني
في أحكام المادّة والصورة

الاتّصال الجسميّ هو موجود في مادّة، وذلك لأنّه يقبل الانفصال. وقبول الانفصال فيه إمّا أن يكون لأنّه اتّصال، والاتّصال لا يقبل الانفصال الذي هو ضدّه، لأنّه يستحيل أن يكون في ضدّ قوّة قبول ضدّ، لأنّ ما يقبل شيئا يقبله، وهو موجودٌ.

فمن المحال أن يكون شيء غير موجود يقبل شيئًا موجودًا. والضدّ يعدم عند وجود الضدّ. والمقابل عند وجود المقابل. فقوّة قبول الانفصال هو لشيء قابل للانفصال والاتّصال. فإذن الاتّصال الجسماني في مادّة. وكذلك ما يتّبع هذا الاتّصال، ويكون معه من القوى والصّور.

المادّة الجسمانيّة لا تفارق هذه الصّورة .لأنّها إن فارقت فإمّا أن تكون ذات وضع، أو لا تكون ذات وضع. فإن كانت ذات وضع وتنقسم، فهي بعد جسم. وإن كانت ذات وضع ولا تنقسم حصل لذي الوضع الغير المنقسم انفراد قوام.

وقد بيّنّا استحالة هذا في الطّبيعيّات. وإن لم يكن لها وضع، وكانت مثلاً مادّة نار ما بعينه، فإذا لبست صورة النّاريّة لم يجب أن تحصل في وضع بعينه، ولكنّها لا يمكن أن تحصل إلاّ في وضع بعيْنه.

وأما إذا كان مثلاً ماء ثمّ استحالة هواء تعيّن لها ذلك الوضع، لأنّها إذا كانت ماء كانت هناك. فإذن إنّما لبست صورة الهوائيّة أو النّاريّة، وهي ذات وضع.

ولو كانت الهيولى تقتضى وجودًا عاريًا عن الوضع على نحو وجود المعقولات، والصّورة أيضًا غير ذات وضع لنفسها، لأنّها معقولة من حيث هي الصّورة – لكان المؤلّف من معنييْن معقولَيْن. وكلّ جملة معقولَيْن معقول غير ذي وضع.

فإذن المادّة الجسمانيّة يتعلّق وجودها بسبب جعلها ذات وضع دائمًا، فلا تتعرّى إذن عن الصّورة الجسمانيّة ولا عن صور وقوى غيرها. وكيف !

وإذا وجدت جسمًا لم يخل إمّا أن يكون قابلاً للتّقطيع والتّفريق، أو غير قابل . فإن كان قابلاً، فإمّا بعسْر أو بسهولة.

وأيضًا ، فإمّا أن يكون قابلاً للنّقل عن موْضعه، أو غير قابل. وجميع ذلك بصور وقوى غير الجسْميّة.

الفصل الثالث
في إثبات القوى

كلّ جسْم ذي قوّة يصدر عنه فعل دائما في العادة المحسوسة، فإمّا أن يكون ذلك الفعل يصدر عنه لجسميّته أو لقوّة فيه؛ أو بسبب من خارج.

ولا يجوز أن تكون لجسميّته، لأنّ الأجسام لا تساوى فيما يصدر عنها وتتساوى في جسْميّتها .

وإن كان يصدر عنها دائمًا بسبب من خارج يستعمل بعض الأجسام في شيء وبعضها في شيء، أو لأسباب يختصّ بعضها ببعض تلك الأجسام – فلا يخلو: إمّا أن يكون وقع ذلك اتّفاقًا، أو لأنّ لتلك الأجسام خواصّ في أنفسها بها تسْتحقّ أن تتوسّط عن الواحد في آثار مختلفة أو يختصّ بعضها ببعض الأسباب إن كانت كثيرة.

والذي بالاتّفاق ليس ممّا يستمر على الدّوام والأكثر. وكلامنا فيما يستمرّ على الدّوام والأكثر. وإذن إنّما يختصّ بعضها بتوسّط بعض الأمور بخاصيّة لها تصلح لتلك الأمور.

والخاصّية معنى فيها غير الجسميّة. وتلك الخاصيّة هي المبدأ القريب من ذلك الأثر. فقد تأدّت إلى القسم الثّالث، وهو أنّها إنّما تصدر عنها تلك الأفعال لمبادئ فيها غير الجسميّة، وهي القوى: فإنّ هذا معنى اسم القوى. ولأنّ كلّ جسْم يختص كما قلنا بـ "أين" و"كيف" وسائر ذلك، وبالجملة: بحركة وسكون – فذلك إذن له لأجل قوّة هي مبدأ التّحريك إلى تلك الحال. وهذا اسم الطّبيعة.

ولأنّ كل مبدأ حركة لا يخلو إمّا أن يتوجّه بها نحو شيء محدود، أو يتوجّه نحو دور يحفظه، أو يتوجه لا إلى غاية على الاستقامة. والمتوجّه نحو شيء محدود إمّا بالطّبع، وإمّا بالإرادة، وإمّا بالقسْر .

والقسر ينتهي إلى إرادة أو طبع. وكلّ منتهى إليه مطلوب طبع المتحرّك أو إرادته، أو طبع القاسر أو إرادته. وكلّ ذلك لشيء هو كمال لذلك المريد أو المطْبوع وخروج إلى الفعل في مقولة تصير عند حصولها واجد المعدوم: أمّا الطبيعي فكمال طبيعي؛ وأمّا الإرادي، فكمال إراديّ مظنون أو بالحقيقة.

وكلّ حركة محدودة، فإنّها إذا نسبت إلى مبدئها الأوّل كانت لكمال ما هو خير حقيقي أو مظنون؛ وكذلك الحافظ.

وأمّا القسم الثّالث فمحال، لأنّ الإرادة لا تتحرّك إلاّ نحو غرض مفروض. والطبيعة لا تتحرك إلاّ إلى حالة محدودة وذلك، لأنّها إذا تحركت إلى أيّ كيف اتّفق بعد أيّ كيف اتّفق، فما ليس متميّزًا عنده عن غيره لم يكن بأن يتحرّك نحو كيفيّة أوْلى بأن لا يتحرّك. فإذن كلّ حركة نحو غاية.

العبث حركة نحو غاية للمحرّك الإرادي القريب الذي ليس نحو غاية لمحرّك فكرى بعيد. فإنّ الذي يعبث يتخيّل غرضًا للعبث، فيشتاق إليه من حيث التّخيّل.

وأمّا إذا قيل "للعبث" إنّه "ليس لغرض"، فمعناه: إنّه ليس لغرض عقليّ.

والعابث بيده محرّكه القريب هو محرّك عضل اليد ويحرّك إلى غاية ما تلك القوّة عندما تقف وإلى غاية أخرى للتّخيّل المستعمل للشّوق، وليس لغاية عقليّة.

موجبات الأشواق التّخيليّة غير مضبوطة في الأمور الجزئيّة، ولا أيضًا صحيحة الارتسام في الذكر، حتّى إذا راجع التّخيّل التّذكّر صادف غرض ما فعله وداعيه إليه ثانيًا.

ومن أسباب تلك العادة: فإنّ المعتاد يشْتهى إذا سنح للخيال أدنى متذكّر من مناسب أو مقابل، وبالجملة شيء ذي نسبة.

وإذا كان العقل منصرفًا عن ضبط ذلك إلى أمور أخرى حسّيّة أو ذكريّة واختلس التّذكّر فيما بين ذلك اختلاسات، تعذّر على الذّهن مصادفة السّبب فيه، فكانت نسْبته إيّاه إلى العبث أشدّ.

الفصل الرابع
في أحكام العلل المعلولات

السّبب هو كلّ ما يتعلّق به وجود الشّيء من غير أن يكون وجود ذلك الشّيء داخلاً في وجوده أو متحقّقًا به وجوده. فمنه سبب معدّ، ومنه سبب موجب. فإذن كلّ سبب شرط.

والشّرط إمّا أن يكون موجبًا أو غير موجب.

والذي ليس بموجب، فهو إمّا أن يكون قابلاً للوجود، أو لا يكون قابلاً.

فإن لم يكن قابلاً للوجود، ولم يكن جزء وشرط يوجب الوجود، فلا حاجة إليه؛ بل كلّ سبب إمّا أن يكون جزءًا ممّا هو سبب، أو لا يكون.

فإن كان جزءًا، فإمّا أن يكون جزء وجوده بانفراده يعطي الفعل لما هو جزء له، أو يكون جزء وجوده بانفراده يعطيه القوّة.

والذي يعطيه القوّة -أي يكون به الشّيء بالقوّة وفيه قوّة الشّيء- هو مادّته وهيولاه. والآخر الموجب له، فهو من الأسباب الموجبة، ويسمّى: صورة.

والذي ليس بجزء منه إمّا أن تكون سببيّته لقوام ذلك الآخر بمباينة ذاته، أو بمواصلة ذاته.

والذي هو بمواصلة ذاته يسمّى: موضوعًا.

والذي بمباينة ذاته إمّا أن يكون مفيد وجود ذلك المباين بأن يكون لأجله، أو لا يكون.

والذي هو متعلّق به وجود المباين لأجله يسمّى: غاية؛ والذي ليس لأجله فاعلاً، وكلاهما موجبان.

فالأسباب إذن خمسة: مادّة، وموضوع، وصورة، وفاعل، وغاية.

لكنّ المادّة والموضوع يشتركان في أنّ كلّ واحد منهما فيه قوّة وجود الشّيء، وإن افترقا في أنّ أحدهما جزء والآخر ليس جزء، فيجب أن يؤخذا كشيء واحد، وهو الذي فيه الوجود.

فتكون الأسباب إذن أربعة: "ما فيه"، و"ما به"، و"ما منه"، و"ما له".

فالسّبب الفاعلي فيما يحدث ليس سببًا للحادث من حيث هو حادث من كلّ جهة، لأنّ الحادث له وجود بعد أن لم يكن.

وكوْنه بعد ما لم يكن ليس بفعل فاعل، إنّما ذاك الوجود هو المتعلّق بغيره؛ ولكن له في نفسه أنّه لم يكن.

فإذا كان الوجود متعلّقًا بالغير، ويستحيل أن يكون وجود عن علّة ليست فعل الوجود، يكون مع الوجود على ترتيب يقْتضى لا محالة -كما علمت- نهاية عند الأسباب الأوَل.

الفصل الخامس
في الوجود بالإمكان وفي سائر المقولات العرض

الوجود يُقال بمعنى التّشكيك على الذي وجوده لا في موضوع؛ ويُقال على الذي وجوده في موضوع.

وقولنا: "موجود لا في موضوع" قد يُفهم منه معْنيان: أن يكون وجود حاصل، وذلك الوجود لا في موضوع؛ والآخر أن يكون معناه: الشّيء الذي وجوده ليس في موضوع.

والفرْق بين المعنييْن: أنّك تدري أنّ الإنسان هو الذي وجوده أن يكون لا في موضوع، ولست تدرى أنّه لا محالة موجود لا في موضوع.

فإنّك قد تحْكم بهذا الحكم على الشّيء الذي يجوز أن يكون معدومًا.

وكون الشّيء موجودًا لا في موضوع بالمعنى الأوّل من لازم الوجود للشّيء الذي لا يدخل في ماهية الشّيء، وهو ممّا قد تبحث عنه، فإنّه ليس هاهنا معنى إلاّ الوجود الذي ليس هو بنفسه ماهيّة لشيء من الموجودات التي عندنا –وقد زيد عليه أنّه "ليس في موضوع".

فإذن هذا لا يكون جنسا لشيء. وذلك لأنّه إن كان شيء ماهيّته أنّه موجود، ثمّ ذلك الوجود ليس في موضوع، فلا يتناول سائر الأشياء التي ليس وجودها ماهيّتها من حيث ماهيّته، فلا يكون جنسًا له ولغيره.

أمّا المعنى الثّاني، وهو الذي معناه شيء إنّما له إذا وُجد بهذا النّحو من الوجود، فهو مقولة الجوهر.

ولا يمكنك إذا فهمتَ حقيقة الجوهر أن لا تحمل عليه، ويمكنك أن لا تحمل المعنى الآخر عليه.

وأمّا الوجود الذي يكون لأشياء في موضوع، فيُفهَم منه أيضًا معْنيان.

وواضحٌ من أحد المعنييْن أنّه ليس جنسًا، وإنّما يشكّك في المعنى الثّاني الذي بإزاء المفهوم للمعنى الآخر من الموجود لا في الموضوع.

فنقول: إنّ هذا المعنى ليس جنسا للأغراض، لأنّه ليس داخلاً في ماهيّتها؛ وإلاّ لكان تصورك للبياض بياضًا، يكون ليشتمل على تصوّرك أنّه في موضوع. وكذلك في الكمّ.

ولأنّ الوجود لما كان في موضوع، إمّا أن يكون مع وجود موضوعه بالطّبع، أو بعده.

ووجود ما ليس في الموضوع لا يلزم أن يكون على وجود الشّيء الذي في الموضوع، ولا بعده.

والوجود لذلك قبله بالذّات وبالحدّ.

وهذه القبليّة له من حيث الوجود، وهو المعنى المشار إليه بأنّ فيه هاهنا شركة، كتقدّم الاثنيْن على الثّلاثة.

فإذن ذلك ليس من حيث العدديّة، بل من حيث الوجود، فيكون متقدّمًا في المعنى المفْهوم من الوجود، ولا يكون متقدّمًا في المعنى المفهوم من العدد، فلا يكون الوجود بينهما بالسَّويّة.

والموجودات التي في موضوع: منها ما لها قرار في الموضوع، ومنها ما وجودها لا على سبيل الاستقرار؛ وأوْلاهما بالوجود ما هو بمعنى الاستقرار.

ومن وجه آخر: بعض الموجودات في موضوع للموضوع في نفسه فقط، وبعضها للموضوع بمعنى وجود غيره فقط، وبعضها للموضوع في نفسه بالنّسبة إلى غيره، لا أنّه نفس وجود غيره بإزائه.

فأوْلاها بالوجود المتقرّر فيه، وأقلّها استحقاقًا للوجود من هذين: الذي لأجل وجود غيره، والثّالث متوسّط: مثال الأوّل: البياض، مثال الثّاني: الأخوة، مثال الثّالث: الابن.

وأيضًا أضعف المتقرّر في نفسه ما هو بسبب إضافة نفسه كالوضع؛ وأضعف ما هو بسبب قياس إلى غيره ما هو إلى غير في حكمه، مثل ذلك: الأصغر والأكبر. وأضعف الثّالث ما كان إلى غير قارّ، ك "متى".

وكلّ وجود للشّيء، فإمّا واجبٌ، وإمّا غير واجب.

فالواجب هو الذي يكون له دائمًا.

وكلّ ذلك إمّا له بذاته، وإمّا له بغيره.

كلّ ما يجب لذاته وجوده، فيستحيل أن يكون وجوده يجب بغيره.

وينعكس: كلّ ما يجب وجوده لا عن ذاته، فإذا اعتبرت ماهيّته بلا شرط لم يجب وجودها؛ وإلاّ لكان لذاته واجب الوجود ولم يمتنع وجودها، وإلاّ لكان ممتنع الوجود لذاته، فلم يوجد ولا عن غيره.

فإذن وجوده لذاته ممكن، وبشرط لا علّته ممتنع، وبشرط علّته واجب.

ووجوده لا بشرط علّته غير وجوده بشرط علّته؛ فبأحدهما هو ممكن، وبالآخر واجب.

كلّ ما وجوده مع غيره من حيث الوجود لا من جهة الزّمان، فليس ذاته بذاته بلا شرط غيره واجبًا. فإذن ذاته بذاته ممكن.

كلّ ما هو جزء معنويّ كأجزاء الحدّ، أو قوامي كالمادّة والصّورة، أو كمّي كالعشرة وما هو ثلاثة أذرع مثلاً، فوجوده بشرط جزئه، وجزؤه بشرط غيره؛ فليس واجب وجود بذاته.

كلّ ممكن الوجود بذاته لا يخلو في وجوده: إمّا أن يكون عن ذاته، أو عن غيره، أو لا عن ذاته ولا عن غيره.

وما ليس له وجود لا عن ذاته ولا عن غيره، فليس له وجود.

وليس لممكن الوجود بذاته وجود عن ذاته، وإلاّ لوجب ذاته عن ذاته؛ فإذن وجوده عن غيره. ووجوده عن غيره معنى غير وجوده في نفسه، لأنّ وجوده في نفسه غير مضاف، وعن غير مضاف.

وإذا كان وجوده عن غيره ممكنًا أيضًا ولم يجب، احتاج وجوده عن غيره في أن يحصل إلى غيره، فيتسلْسل إلى غير نهاية. وسنوضّح بطلان هذا في العلل.

فإذن يجب أن يجب وجوده عن غيره فيتسلْسل إليه، فيكون حينئذ وجوده عن غيره واجبًا حتّى يوجد.

فإذن الممكن لذاته، ما لم يجب عن غيره، لم يوجد. وإذا وجب عن غيره كان وجوده عن غيره واجبًا عن ذلك الغير وواجبًا له، فيكون باعتبار نفْسه ممكنًا، وباعتبار غيره واجبًا.

الكلّى لا وجود له من حيث هو واحد مشترك فيه في الأعيان، وإلاّ لكانت الإنسانيّة الواحدة بعينها مقارنة للأضْداد.

والأضداد إنّما يمتنع اقترانها لا لأجل وحدة الاعتبار، بل لأجل وحدة الموضوع؛ فإنّه لو كانت الأضداد تجتمع، لكان اعتبار الشّيء مع أحدهما غير اعتباره مع الثّاني.

فكان لوْن من حيث هو أسود لم يجتمع معه من حيث هو أبيض، بل افترقًا برفع ذلك، فاجتماعهما مستحيل، لأنّه ليس يجوز أن يكون الواحد موصوفًا بهما لا بشيء آخر.

وكيف يتصوّر حيوان بعيْنه هو ذو رجليْن وغير ذي رجليْن، ووحدتان هما وحدة واحدة في العدد، فلا يكون واحدًا بالذّات !

فالكلّي إنّما هو واحد بحسب الحدّ. ووجود الحدّ في النّفس بأن يكون معنى معقول واحد بالعدد من حيث هو في نفس له إضافات كثيرة إلى أمور كثيرة من خارج ليس هو أوْلى بأن يطابق بعضها دون بعض.

ومعنى المطابقة: أن يكون لو كان بعينه في أيّ مادّة كانت، لكان ذلك الجزئيّ أو أيّ واحد منها سبق إلى الذّهن قبل الآخر أثر هذا الأثر في النّفس.

وهذه الطّبيعة إذا وُجدت في الخارج ووُجدت كثيرة، فلا يخلو كلّ واحد من تلك الكثرة، إذا وُجد غير الآخر، عن أن يكون لكونه تلك الكثرة أو لا لكونه تلك.

فإن كان لأجل تلك الطّبيعة، كان يجب أن يكون كلّ واحد غير نفسه، وكان يجب في كلّ شخص الكثرة، إذ كان إنّما هو كثير لأنّه إنسان.

فإذن الكثرة تعْرض له بسبب، ولو كان من كلّ واحد منها أنّه تلك الطّبيعة، وأنّه هو معنى واحد أو يلزم أحدهما الآخر، لما كانت تلك الطّبيعة إلاّ هو بعيْنه.

وهذا المعنى في الجنس أظهر، لأنّه ليس يمكن أن يحصل المعنى الجنسي بالفعل إلاّ وقد صار نوعًا.

وإنّما صار نوعًا لزيادة اقترنت به ليس لذاته، وتلك الزّيادة شرط زائد وجودي أو عدمي.

ومن شرط هذه الزّيادة في الجنْس أن لا تكون داخلة في ماهيّة العامّ الجنسي، وإلاّ لكانت مشتركاتها، بل يجب أن تكون زائدة عليها .نعم! قد يدخل في تخْصيص آنيّته.

واعلم أنّ الفصل لا يدخل في ماهيّة طبيعة الجنْس ويدخل في آنيّة أحد الأنواع.

قد صحّ أنّ كلّ منْقسم بالمقدار أو بالقول أو بالمعنى، فوجوده غير واجب بذاته؛ وإن كان مكافئ الوجود للغير، فوجوده غير واجب بذاته.

فكلّ جسم وكلّ مادّة جسم، وكلّ صورة جسم، فوجوده غير واجب بذاته، فهو ممكن بذاته، فيجب بغيره؛ وينتهي -كما قلنا- إلى مبدأ أوّل ليس بجسْم ولا في جسْم، وهو الواجب الوجود بذاته.

ولا يجوز أن يكون معنى واجب الوجود مقولاً على كثيرين؛ فإنّها إمّا أن تصير أغيارًا بالفصول، أو بغير الفصول.

فإن صارت أغيارًا بالفصول، لم يخل إمّا أن تكون حقيقيّة وجوب الوجود تكون واجبة الوجود بذاتها من غير تلك الفصول، أو لا تكون.

فإن صارت واجبة الوجود بالفصول، فالفصول داخلة في ماهيّة المعنى الجنسي. وقد بيّنا استحالة هذا.

وإن لم تكن داخلة في تلك الماهيّة، فيكون وجوب الوجود وجوب وجود لنفسه من غير هذه الفصول. ولو لم تكن فصولاً، لم يخل إمّا أن يكون وجوب الوجود حاصلاً، أو لا يكون.

وإن كان حاصلاً وكثيرًا، فكثرتها بهذه الفصول ليس بهذه الفصول – هذا خلفٌ.

وإن كانت واحدة، ثمّ انقسمت بهذه الفصول، فتكون هذه الفصول عوارض تعرض لها، فيكون انقسامها بالعوارض لا بالفصول، وكان بالفصول – هذا خلف.

وأمّا إن كان غيريتها بالعوارض لا بالفصول، وقد قلنا إنّ كلّ واحد ممّا هذا سبيله، فهو هو بعينه لعلّة – فكلّ واجب الوجود هو هو بعينه لعلّة – وقد قلتَ: لا شيء من واجب الوجود بذاته وجوده بعلّة.

فواجب الوجود غير مقول على كثيرين، وكونه واجب الوجود وكونه هذا لذاته.

فإذن واجب الوجود بذاته هو واجب الوجود من جميع جهاته. ولأنّه لا ينقسم بوجه من الوجوه فلا جزء له فلا جنس له. وإذ لا جنس له، فلا فصل له. ولأنّ ماهيّة آنيّته –أعني: الوجود–، فلا ماهيّة يعرض لها الوجود، فلا جنس له إذ لا مقول عليه وعلى غيره في جواب ما هو شيء.

وإذ لا جنْس له ولا فصل، فلا حد له. وإذ لا موضوع له، فلا ضدّ له. وإذ لا نوع له، فلا ندّ له .وإذ هو واجب الوجود من جميع جهاته، فلا تغيّر له.

وهو عالم، لا لأنّه مجتمع الماهيّات، بل لأنّه مبدؤها، وعنه يفيض وجودها؛ وهو معقول وجود الذات، فإنّه مبدأ.

وليس أنّه معقول وجود الذّات غير أن ذاته مجردة عن الموادّ ولواحقها التي لأجلها يكون الموجود حسيًّا لا عقليا.

وهو قادر الذّات، لهذا بعينه، لأنّه مبدأ عالم بوجود الكلّ عنه.

وتصوّر حقيقة الشّيء، إذا لم يحتج في وجود تلك الحقيقة إلى شيء غير نفس التّصوّر، يكون العلم نفسه قدرة.

وأمّا إذا كان نفس التّصوّر غير موجب، لم يكن العلم قدرة. وهناك فلا كثرة، بل إنّما توجد الأشياء عنه من جهة واحدة.

فإذا كان كذلك، فكونه عالمًا لنظام الكلّ الحسن المختار هو كونه قادرًا بلا اثنينيّة ولا غيريّة.

وهذه الصّفات له لأجل اعتبار ذاته مأخوذا مع إضافة .وأمّا ذاته، فلا تتكثّر – كما علمت– بالأحوال والصّفات.

ولا يمتنع أن تكون له كثرة إضافات وكثرة سلوب، وأن يجعل له بحسب كلّ إضافة اسم محصّل، وبحسب كلّ سلب اسم محصّل.

فإذا قيل له: "قادر"، فهو تلك الذّات مأخوذة بإضافة صحّة وجود الكلّ عنه الصّحّة التي بالإمكان العامّ لا بالإمكان الخاصّ. فكلّ ما يكون عنه يكون بلزوم عندما يكون، لأنّ واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته.

وإذا قيل: "واحد" يعنى به: موجود لا نظير له، أو موجود لا جزء له؛ فهذه التّسمية تقع عليه من حيث اعتبار السّلب.

وإذا قيل: "حقّ" عنى أن وجوده لا يزول وأن وجوده هو على ما يعتقد فيه.

وإذا قيل: "حيّ" عنى أنّه موجود لا يفسد، وهو مع ذلك على الإضافة التي للعالم العاقل. وإذا قيل: "خير محض"، يعنى به أنّه كامل الوجود، برئ عن القوّة والنّقص. فإنّ شرّ كلّ شيء نقصه الخاصّ.

ويقال له: "خير"، لأنّه يؤتى كلّ شيء خيريّته، فإنّه ينفع بالذّات والوصال، ويضرّ بالعرض والانفصال، أعنى بالمواصلة: وصول تأثيره، وأعنى بالانْفصال: احْتباس تأثيره.

وإذا كان كلّ مكمّل مدرك يلتذّ به المدرك، وهذا هو اللذّة. وهو إدراك الملائم، والملائم هو الفاضل بالقياس إلى الشّيء، كالحلو عند الذّوق، والنّور عند البصر، والغلبة عند الغضب، والرّخاء عند الوهم، والذّكر عند الحفظ. وهذه كلها ناقصة الإدراك، والنّفس النّاطقة فاضلة الإدراك.

ومدركات هذه نواقص الوجود، فإدراك النّفس النّاطقة للحقّ الأوّل الذي هو المكمّل لكلّ وجود بل المبتدئ، وهو الذي هو الخير المحْض، ألذّ شيء.

وإذا لم تلتذّ أنفسنا بذلك، أو التذّت لذة يسيرة، فذلك للشّواغل البدنيّة التي هي كالأمراض، ولبعد المناسبة لغرق النّفس في الطّبيعة مثل المرضى الذين لا يلتذّون بالحلو أو يتأذّون، وإذا زال العائق تمّت اللذّة بالحلو، وظهر التّألّم بالمرّ.

وهذا أيضًا كالخدر الذي لا يحسّ بألم ولا لذّة، وكالذي به الجوع المسمّى: بوليموس، فإنّه جائع ولا يحسّ بألم الجوع .فإذا زال العائق يشتدّ به إحساسه.

فكذلك فقد النّفس النّاطقة بملاحظة كماله من مؤلمات جوهره، لأنّ فقد كلّ قوّة فعلها الخاصّ بها من مؤلمات إذا كانت تدرك الفقد. لكنّ البدن هو الشّاغل عن الإحساس بألم هذا الفقد، أو بألم وجود مضادّ للحقّ مثلما نحسّ من الألم بذوق مضادّ للحلو.

فإذا زال البدن اشتدّت لذّة الواجد وعظم ألم الفاقد اشتدادًا لا يُقاس إلى حال الْتذاذ بحلو أو تألم بمرّ.

والسّعادة هي الانقطاع بالجملة عن ملاحظة هذه الخسائس، ووقف النّظر على جلال الحقّ الأوّل، ومطالعته مطالعة عقلية.

والاطّلاع على الكلّ من قبله ليكون صورة للكلّ متصوّرة في النّفس النّاطقة يلحظها، وهو يشاهد ذات الأحد الحقّ –من غير فتور ولا انقطاع– مشاهدة عقليّة.

والله وليّ تسهيل سبيلنا إليه بتوفيقه.

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

المقدّمة	**26 – 7**
I – مؤلّف الكتاب	10 – 9
1 – مولده ونشأته	10 – 9
2 – ترحاله	10
II – مؤلّفاته	14 – 10
1 – في الفلسفة	12 – 10
2 – في العلوم الآليّة	12
3 – في العلوم النّظريّة	12
4 – في العلوم العمليّة	13
5 – في العلوم الأصليّة	13
6 – في الرّياضيّات	14 - 13
7 – في الطّبيعيّات وتوابعها	14
8 – في الطبّ	14
9 – في الموسيقى	14
III – قالوا عنه	15
IV – تكفيره	16
V – فكرُه الفلسفي	26 – 16
1 – تعريفه للنّفس	17
2 – شرح التّعريف	17
3 – تصوّر ابن سينا لأصل النّفس	18 - 17
4 – البراهين على وجود النّفس عند ابن سينا	18

5 – قصيدته العينيّة في النّفس 19
6 – تصوّر ابن سينا لأصل النّفس 19
7 – إنجازاته الطبّية 21 – 19
8 – آراء ابن سينا التّربويّة 23 – 22
9 – ابن سينا في نتاجه 25 - 23

كتاب *عيون الحكمة* لأبي عليّ بن سينا 108 – 27

المنطقيّات 54 – 29

فصل
كلّ لفظ مفرد يدلّ على شيء من الموجودات 34 – 33
فصل
اللّفظ الذي يقع على أشياء كثيرة 38 – 35
فصل
الشّكل الأوّل لا ينتج إلاّ أن تكون
الصّغرى موجبة والكبرى كلّيّة 42 – 39
فصل
القياسات الاستثنائيّة إمّا أن تكون من المتّصلات
وإمّا أن لا تكون من المتّصلات 44 – 43
فصل
قياس الخلف 46 – 45
فصل
المقدّمات التي منها تؤلّف البراهين هي المحسوسات 48 – 47
فصل

القياسات الخطابيّة 50 – 49
فصل
القياسات الشّعريّة من مقدّمات مخيّلة 52 – 51
فصل
كلّ محمول ننسبه على موضوع 54 – 53

الطّبيعيّات 96 – 55

الفصل الأوّل
الحكمة وأقسامها 58 – 57
الفصل الثّاني
في المصادرات التي يجب تقديمها على العلم الطّبيعي 60 – 59
الفصل الثّالث
في تناهي الأبعاد 62 – 61
الفصل الرّابع
الجهة 64 – 63
الفصل الخامس
الجسم البسيط والجسم المركّب 66 – 65
الفصل السّادس
في نفي الخلاء 68 – 67
الفصل السّابع
في نفي الجوهر الفرد 70 – 69
الفصل الثّامن 72 – 71
الفصل التّاسع
في مبادئ الحركة 76 – 73

الفصل العاشر
في مسائل السّماء والعالم 77 – 78
الفصل الحادي عشر
في الآثار العلويّة 79 – 80
الفصل الثّاني عشر
في النّبات 81 – 82
الفصل الثّالث عشر
في الحيوان 83 - 86
الفصل الرّابع عشر
في الحواسّ الباطنة 87 – 88
الفصل الخامس عشر
في القوى المحرّكة الحيوانيّة 89 – 90
الفصل السّادس عشر
في الإنسان 91
96 –

الإلهيّات **97 – 108**
الفصل الأوّل
في موضوع الإلهيّات 99 – 100
الفصل الثّانى
في أحكام الهيولى والصّورة 101 – 102
الفصل الثّالث

في إثبات القوى 104 – 103
الفصل الرّابع
في أحكام العلل والمعلولات 106 – 105
الفصل الخامس
في الوجود وبيان انقسامه إلى الجوهر والعرض 114 - 107

محتويات الكتاب **122–115**

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – 2/III - المنار 2 – تونس – الجمهوريّة التّونسيّة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الأولى
ت د م ك : 978-9938-02-007-6

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع